

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

اعداد الطالبة:

عبدلي جميلة

تحت عنوان:

قياس وتقييم الأداء المالي في المشاريع الاستثمارية

دراسة ميدانية لمؤسسة المركب الصناعي التجاري بالمسيلة مطاحن

الحضنة للفترة (2020-2021)

لجنة المناقشة:

د. جامعة محمد بوضياف المسيلة رئيسا

أ.د. عزالدين عبد الرؤوف جامعة محمد بوضياف المسيلة مشرفا ومقررا

د. جامعة محمد بوضياف المسيلة مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علم العلم ورفع اهل العلم فقال:

"يرفع الله الذين امنوا والذين اتوا العلم درجات"

اهدي جهدي وعملي المتواضع هذا أولا الى والدي رحمه الله وتغمده برحمته الواسعة الي والدتي

العزيزة حفظها الله وراعاها واطال عمرهما لي

الى كل اخوتي واخواتي كل باسمه الى كل افراد عائلتي الى حبيبته قلبي ابنت اختي

رودينا ربي يحفظها لوالديها

الى ابنت اخي كوثر الالاء التي ساعدتني في انجاز هذا العمل

الى كل أصدقائي وزملائي في الدراسة وخارج الدراسة الى كل من انار لي دربي

من الأساسي حتى التعليم العالي اساتذتي الكرام بالخصوص

الأستاذ الكريم الدكتور عز الدين عبد الرؤوف على اشرافي على هذا العمل

الى كل من اعانني من قريب او بعيد الى أحب الناس الى قلبي

دون ذكر اسمه الى كل من تذكروهم قلبي ونسيهم قلبي

والى كل من يحبني

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

"الحمد لله الذي هدانا الى نور العلم وميزنا بالعقل الذي يسرا طريقنا

الحمد لله الذي اعطانا من موجبات رحمته الإرادة والعزيمة على إتمام عملنا نحمدك يارب

حمدا يليق بمقامك وجلالك العظيم"

أتقدم بخالص الشكر والتقدير الى صاحب الفضل الكبير الأستاذ المشرف

"عز الدين عبد الرؤوف "

على قبوله الاشراف على هذه المذكرة وعلى توجيهاته وحرصه المستمر

كما أتقدم بالشكر الى كل أساتذة علوم التسيير

كما أتقدم بالشكر الى أساتذة أعضاء لجنة مناقشة على مناقشة هذا العمل وتقييمه

كما أتوجه بالشكر الى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل والى كل من مدا لي يد

العون سواء من قريب او بعيد

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى ابراز اهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية ، المتمثلة في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي للمركب الصناعي التجاري (مطاحن الحضنة) بالمسيلة خلال الفترة (2020-2021)، معتمدين على المنهج الوصفي في الجانب النظري ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي بواسطة القوائم المالية المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج، حيث تم قياس وتقييم الأداء المالي للمركب الصناعي التجاري باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، ووجدنا انها حققت توازنا ماليا بمؤشرات التوازن المالي وقد حققت نتيجة صافية موجبة وسيولة مقبولة لحد ما حيث تبين ان المركب الصناعي التجاري في وضعية مالية جيدة خلال فترة الدراسة (2020-2021) وهذا يدل على الأداء المالي الجيد للمركب.

الكلمات المفتاحية

التحليل المالي، القوائم المالية، أدوات التحليل المالي.

Summary

This study aimed to highlight the key tools used in evaluating the financial performance of economic institutions, represented by financial ratios and balanced scorecards, of the commercial industrial complex, Al-Hadnah Flour Mills, in M'sila during the period 2020-2021. We relied on a descriptive approach in the theoretical aspect and a case study method in the applied aspect, using financial statements presented in the budget and the schedule for calculating the results. The financial performance of the commercial industrial complex was measured and evaluated using balanced scorecard indicators and financial ratios. We have found that the complex achieved financial balance according to the balanced scorecard indicators and achieved a positive net outcome and acceptable liquidity to some extent. It turns out that the commercial industrial complex is in a good financial position during the study period (2020-2021), indicating a good financial performance for the complex.

Key words

Financial analysis, financial statements, financial analysis tools.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	شكر وتقدير
III	الاهداء
IV	الملخص
V	فهرس المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الاشكال
IX	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
	الفصل الأول: تقديم عام حول التحليل المالي
05	تمهيد
06	المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالي.
06	1-1-1- ماهية التحليل المالي
06	1-1-1-1- تعريف التحليل المالي
07	1-1-2- اهداف واهمية التحليل المالي
08	1-1-3- استخدامات التحليل المالي
08	1-1-4- خطوات التحليل المالي
09	1-1-5- انواع التحليل المالي
10	1-2-2- معايير التحليل المالي واستخداماتها
11	1-2-1- مفهوم معايير التحليل المالي
12	1-2-4- انواع معايير التحليل المالي
11	1-2-3- خصائص معايير التحليل المالي
11	1-2-4- استخدامات معايير التحليل المالي
12	1-3-3- وظائف، بيئة ومنهجية التحليل المالي
12	1-3-1- وظائف التحليل المالي
13	1-3-2- بيئة التحليل المالي

15	1-3-3-3 منهجية التحليل المالي
16	المبحث الثاني: ادوات التحليل المالي
16	1-2 مؤشرات التوازن المالي
16	1-1-2 رأس المال العامل
17	2-1-2 احتياجات راس المال العامل
19	3-1-2 الخزينة الصافية الاجمالية
21	2-2- التحليل المالي بواسطة النسب المالية
21	1-2-2 تعريف النسب المالي
21	2-2-2 أهمية التحليل بالنسب المالية
22	3-2-2 أنواع النسب المالية
33	المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة
33	1-3- الدراسات السابقة
35	2-3- أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة
36	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: الجانب التطبيقي
38	تمهيد
39	المبحث الأول: التعريف بميدان التربص
39	1-1- بطاقة فنية حول المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة
39	1-1-1 نشأة المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة
39	2-1-1 الوحدات الانتاجية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة
40	3-1-1 قدرات الشركة
40	4-1-1 وظائف الشركة
40	2-1- أهداف المؤسسة وآفاقها المستقبلية
41	3-1- الهيكل التنظيمي لوحدة مطاحن الحضنة
41	1-3-1 رئيس المدير العام
45	المبحث الثاني: قياس وتقييم الأداء المالي لمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة
45	1-2- قياس وتقييم الأداء باستخدام مؤشرات التوازن

45	2-1-1-عرض الميزانية وجدول حسابات النتائج لمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة
52	2-1-2-اعداد الميزانية المختصرة
52	2-1-3-حساب مؤشرات التوازن المالي
54	2-2-قياس وتقييم الأداء باستخدام النسب المالي
55	2-2-1-نسبة السيولة
56	2-2-2-نسبة النشاط
58	2-2-3-نسبة المديونية
59	2-2-4-نسبة الربحية
61	خلاصة الفصل
63	الخاتمة
66	قائمة المراجع
71	الملاحق

فهرس الجداول ولأشكال

1/ قائمة الجداول

الصفحة	الاسم	الرقم
46	الميزانية المحاسبية للمركب جانب الأصول لفترة (2020-2021)	01
48	الميزانية المحاسبية للمركب جانب الخصوم لفترة (2020-2021)	02
49	جدول حسابات النتائج للمركب لفترة (2020-2021)	03
52	ميزانية مختصرة جانب الأصول لفترة (2020-2021)	04
52	ميزانية مختصرة جانب الخصوم لفترة (2020-2021)	05
53	حساب رأس المال العامل للمركب الصناعي التجاري لفترة (2020-2021)	06
53	مختلف رأس المال العامل لفترة (2020-2021) للمركب الصناعي المسيلة	07
54	حساب احتياج رأس المال العامل لفترة (2020-2021)	08
55	حساب الخزينة للمركب الصناعي التجاري لفترة (2020-2021)	09
56	نسب السيولة للمركب الصناعي التجاري لفترة (2020-2021)	10
57	نسب النشاط للمركب الصناعي التجاري لفترة (2020-2021)	11
58	نسب المديونية للمركب الصناعي التجاري لفترة (2020-2021)	12
59	نسب الربحية للمركب الصناعي التجاري لفترة (2020-2021)	13

2/ قائمة الاشكال

الرقم	الاسم	الصفحة
01	وظائف التحليل المالي في اتخاذ القرار	12
02	البيئة الاقتصادية العامة للتحليل المالي	14
03	عملية حساب الاحتياجات لرأس مال العامل للاستغلال	18
04	أنواع النسب المالية	22
05	مخطط الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي التجاري الحضنة	44

3/ قائمة الاختصارات:

الرمز	الاسم باللغة العربية	الاسم باللغة الاجنبية
frng	راس المال العامل الاجنبي	Le fonds de Roulement net global
TN	الخزينة الصافية	La Tresorerie Nette
BFRg	احتياجات في رأس المال العامل	Le Besoin en fonds de roulement global
Rt	موارد الخزينة	Ressources de Tresorerie
Et	استخدامات الخزينة	Emplois de Tresorerie

4/ قائمة الملاحق:

71	الملاحق (01)	الميزانية المحاسبية للمركب جانب الأصول لفترة (2020-2021)
72	الملاحق (02)	الميزانية المحاسبية للمركب جانب الخصوم لفترة (2020-2021)
73	الملاحق (03)	جدول حسابات النتائج للمركب لفترة (2020-2021)

مقدمة

أولاً: تمهيد

يعتبر التحليل المالي دراسة تحليلية تشخيصية للحالة المالية للمؤسسات الاقتصادية خلال دورة معينة او عدة دورات وهو من اهم المواضيع المالية المتجددة حيث زادت أهميته مع تزايد المؤسسات الاقتصادية وتطور نشاطها زاد الاهتمام بالتحليل المالي للقوائم المالية، فاصبح من الضروري على المسير المالي التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة والوقوف على المركز المالي من خلال نقاط القوة والضعف الداخلية من اجل بناء الاستراتيجيات المالية للمؤسسة ووضع الخطط المستقبلية، كما ان الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسات لذا لا بد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف دراسة نجاحها او فشلها، واقتراح إجراءات تسمح لها باستخدام امكانياتها للخروج من الوضع الصعب او محاولة التحسن اذا كانت المالية للمؤسسة جيدة.

وكدراسة ميدانية فقد وقع اختيارنا على احدى المؤسسات الا وهي مؤسسة المركب الصناعي التجاري مطاحن الحضنة بالمسيلة حيث ارتأينا الى تسليط بعض أدوات التحليل المالي على واقعها وذلك في حدود ما سمحت به المعطيات المتحصل عليها من خلال الدراسات الميدانية، وهذا رغبة منا في الوصول الى معالجة موضوعنا (قياس وتقييم الأداء المالي في المشاريع الاستثمارية)

ثانياً: طرح الإشكالية:

أصبحت عملية قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية امراً ضرورياً ومن ثم أصبح لازماً على المدير المالي اجراء تحليل للقوائم المالية التي تحوي على عدداً ضخماً من الأرقام التي تجمع يومياً في دفاتر محاسبية، بحيث يجب عليه دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، ولاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة وهذا طبعاً ما يسعى التحليل المالي للوصول اليه ومن خلال هذا فان السؤال الذي نحاول الإجابة عنه في بحثنا هذا:

ماهي اهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية مطاحن الحضنة

المسيلة؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسية المطروحة نستطيع طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تساعد في الإجابة على الإشكالية.

- ما المقصود بالتحليل المالي؟
- ماهي أهدافه؟ وفيما تكمن أهميته؟
- ماهي الأدوات المستعملة في التحليل المالي؟

ثالثا: فرضيات البحث:

في ضوء العرض السابق لمشكلة البحث يمكن صياغة الفرضيات التالية بهدف اختبار صحتها:

- تسمح أدوات التحليل المالي بقياس وتشخيص الوضعية المالية المؤسسة.
- ان الاستخدام الصحيح للمؤشرات والنسب المالية في التحليل المالي يؤدي ذلك الى إعطاء تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة
- التحليل المالي وسيلة لمراقبة الأموال المستثمرة ولقياس مردودية المشاريع.
- تسمح مؤشرات التحليل المالي بقياس الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.
- تسمح نسب التحليل المالي بقياس الأداء المالي في المشاريع الاستثمارية.

رابعا: أهمية البحث:

يعتبر التحليل المالي من اهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء المؤسسات بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط قوة وضعف المؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها وتكون لها في ترشيد قراراتها.

خامسا: اهداف البحث:

- ابراز أهمية التحليل المالي كونه تقنية من تقنيات عملية اتخاذ القرار
- ابراز مدى فعالية واهمية هذه التقنية
- عرض الأدوات المستعملة في التحليل المالي وتطبيقها في المؤسسة الجزائرية
- ابراز أهمية التحليل كأداة لتقييم الأداء
- الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية المكتسبة واسقاطها على الحالة التطبيقية
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة

سادسا: أسباب اختيار الموضوع

هناك مجموعة من الأساليب الذاتية والموضوعية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع أهمها:

- الرغبة والميول الشخصي لتناول التحليل المالي بمؤشراته المالية.
- طبيعة الموضوع واهميته بالنسبة للمؤسسة باعتباره بمثابة المحرك او العجلة التي تقود المؤسسة.
- يدخل ضمن مجال التخصص

سابعا: منهج البحث:

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي والتحليلي حيث استعملنا المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك لتوضيح مختلف المفاهيم اما المنهج التحليلي فقد استخدمناه في الجانب التطبيقي وذلك لتحليل المعلومات والوثائق ولقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مختلف المراجع المتعلقة بالدراسة.

ثامنا: حدود الدراسة:

هنالك مجموعة من الحدود الزمنية والمكانية لهذا البحث، والتي نوجزها فيما يلي:

- **الحدود الزمنية:** قمنا بدراسة المركب الصناعي التجاري خلال سنة (2023/2022) اعتمادا على الميزانيات المحاسبية وجدول حسابات النتائج للفترة الممتدة ما بين (2021/2020).
- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة التطبيقية في المركب الصناعي التجاري مطاحن المسيلة.
- **الحدود الموضوعية:** تقتصر هذه الدراسة الى معرفة أهمية مساهمة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية في قياس وتقييم الأداء المالي في المركب الصناعي التجاري مطاحن المسيلة.

تاسعا: خطة الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة الى فصلين الأول نظري والثاني تطبيقي للإحاطة بالموضوع وللإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات التي انطلق منها البحث:

الفصل الأول: تناولنا فيه الجانب النظري وقسمناه الى مبحثين، حيث تطرقنا الى المبحث الأول الى الإطار النظري للتحليل المالي، في حين تناولنا في المبحث الثاني أدوات التحليل المالي.

اما الفصل الثاني: تناولنا فيه الجانب التطبيقي وقسمناه الى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول التعريف بمؤسسة المركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة، اما المبحث الثاني فتناولنا فيه قياس وتقييم الأداء المالي للمركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة

الفصل الأول

تقديم عام حول

التحليل المالي

تمهيد:

مهما اختلفت المواضيع المالية والإدارية على مستوى الساحة الاقتصادية يبقى التحليل المالي هو الرائد الأول في تقييم والفحص الجيد للأداء المالي للمؤسسات عبر عدة إجراءات تفحصيه لأنشطتها، والذي ازدادت أهميته في ظل توسع وتعدد أنشطة المؤسسات الاقتصادية ومن خلاله يمكن لإدارة المؤسسة الاقتصادية ان تقيم عموم قراراتها المالية سواء تلك القرارات المتعلقة بالاستثمار والقرارات المتعلقة بالتمويل، اضافة الى ذلك ان التحليل المالي يعد وسيلة في غاية الأهمية في تقييم موقف المؤسسة الاستراتيجي ويساعدها في تشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف في بيئة المؤسسة الداخلية وتحديد الفرص والتهديدات في بيئة المؤسسة الخارجية. ومن ثم اقتراح إجراءات على المؤسسة لترشيد استخدام امكانياتها للخروج من الوضع الصعب او اقتراح إجراءات تسمح بمواصلة التحسن من اجل تحقيق وضعية جيدة للمؤسسة، وهدف أي محلل مالي هو تقوية المركز المالي للمؤسسة من اجل تحقيق السيولة من جهة وتحقيق الربح والمردودية من جهة أخرى، وللوصول الى هذه النتائج والاهداف لابد من استخدام أساليب وأدوات التحليل المالي والتي تمكننا من الاستفادة من المعلومات الغير متاحة بشكل مباشر في القوائم مالية، او تكون غير ظاهرة وغير واضحة في هذه القوائم. ومن وهنا قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين رئيسيين وهما كالآتي:

المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالي.

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي.

المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

يعتبر التحليل المالي موضوع من مواضيع الإدارة المالية وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم بحيث يرتبط ارتباطا وثيقا بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين لمعرفة المتغيرات البيئية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة واتجاهات تطوره مستقبلا

1-1-1- ماهية التحليل المالي

في هذا المطلب سيتم التطرق الى بعض تعاريف التحليل المالي ثم نحدد أهدافه وسنتطرق بعد ذلك الى استخداماته وخطواته وفي الأخير يتم التطرق الى أنواع التحليل المالي.

1-1-1-1- تعريف التحليل المالي

يوجد عدة تعاريف للتحليل المالي ونذكر منها:

التعريف الأول: يعتبر التحليل المالي في محيط إدارة الأعمال موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية (الهادي، 1999)

التعريف الثاني: التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات لتستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما سيكون عليه في المستقبل (الحيالي، الاتجاهات الحديثة في الاتجاه المالي، صفحة 21)

التعريف الثالث: التحليل المالي هو عملية منظمة لسلوك المؤسسة من خلال قوائمها المالية بهدف التعرف على نقاط قوة المؤسسة ونقاط الضعف والعمل على تصحيحها (امال، صفحة 336)

التعريف الرابع: التحليل المالي بصورة مبسطة هو مجموع أساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوف المالية من اجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما تكون عليه في المستقبل (المجيد، 2022، صفحة 44)، وهو معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة لتقييم المشروع القائم والمواد تطويره وتوسيعه وتشخيص المشاكل لاتخاذ القرارات المستقبلية والتخطيط لها في ظل ظروف عدم التأكد (الشمري، 2010، صفحة 54)

ومنه يمكن تعريف التحليل المالي " بأنه عبارة عن عملية منظمة لمعالجة بيانات متاحة تهدف من خلالها الحصول على معلومات منتقاة نستعملها في عملية اتخاذ القرارات وتفسير أداء المؤسسات التجارية في المدة الماضية والحاضرة وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل".

1-1-2- اهداف واهمية التحليل المالي

سنتطرق في هذا العنصر الى اهم اهداف التحليل المالي إضافة الى أهميته

1-1-2-1- اهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي الى التعرف على مواطن قوة في وضع المؤسسة لتعزيزه وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم له وذلك من خلال الاطلاع على القوائم المالية بالإضافة الى الاستعانة بالمعلومات المتاحة عن اسعار الاسهم

والمؤشرات الاقتصادية العامة يتطلب التحليل المالي من اجل تطبيقه بصورة سليمة الى معرفة تامة بالحاسبة والاقتصاد والظروف الخاصة المحيطة بالمؤسسة المعنية و ادارته، وهكذا فان التحليل المالي يقوم على الحكم النابع من الخبرة أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية على اسس محدودة، توصف نتائج التحليل المالي من اهم الاسس التي تستند عليها في اتخاذ القرارات والحكم على مدى كفاءة الادارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الافضل للموارد وعليه فان التحليل المالي يهدف الى تحقيق الاتي (واخرون خ.، 1990، الصفحات 11-12):

- تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة؛
 - تقييم نتائج قراءات الاستثمار والتمويل؛
 - تحديد انحرافات الاداء المتحقق عن المخطط وتشخيص أسبابها؛
 - الاستفادة من نتائج التحليل لأعداد الموازنات والمخطط المستقبلية؛
 - تحديد الفرص المتاحة امام الشركة التي يمكن استثمارها؛
 - تسليط الضوء على نقاط القوة لتعزيزها ونقاط الضعف لمقاومتها؛ (الدباس، 2022، صفحة 3)
 - التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه الشركة؛
 - يعتبر التحليل المالي مصدر المعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار؛
 - تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض (عبود، 2019-2020، صفحة 33)
 - استنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة أدوات للتخطيط وللرقابة ولتقييم الاداء؛ (مطر، 2006، صفحة 3)
 - تقييم مدى نجاح الإدارة المالية وإدارة العليا كذلك في الحفاظ على الوضع المالي مستقرا؛
 - تحديد الوضع المالي من حيث قدرة المؤسسة على الحصول على التمويل والقروض والوفاء بسدادها؛
- على الرغم من أهمية هذه الاهداف الا ان نتائج التحليل المالي يجب التعامل بها بحذر كون ان قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم اعدادها وفقا للقواعد والمعايير المحاسبية من جانب ومن جانب اخر ان بعض عناصر القوائم المالية قد تخضع للاجتهد والتقدير الشخصي الامر الذي قد يؤدي الى تفاوت في نتائج التحليل خلال الفترة الزمنية قيد التقييم والتحليل. (واخرون ع.، التحليل والتخطيط المالي , اتجاهات معاصرة ,، 2007، الصفحات 11-12)

2- أهمية التحليل المالي (محاضرات وتمرين في التحليل المالي وتقييم المشاريع، 2021/2020، صفحة 14)

يمكن تحديد أهمية القيام بتحليل البيانات المالية للمؤسسة في النقاط التالية:

- ✓ تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية وتشغيلها من ناحية أخرى.
- ✓ الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات المؤسسة وقدرتها على النمو.
- ✓ التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به المؤسسة.
- ✓ المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة.
- ✓ مؤشر على مدى نجاح او فشل إدارة المؤسسة في تحقيق الأهداف المرجوة.

✓ مؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة.

✓ اعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

1-1-3- استخدامات التحليل المالي: (واخرون س،، 2019، صفحة 35)

يمكن استخدام التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها:

1-**التحليل الائتماني:** يهدف هذا التحليل الى معرفة الاخطار المتوقع ان يوجهها المقرض في علاقته مع المقترض (المدين) وبالتالي الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرض فيقوم بتعيينه وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا الى نتيجة هذا التقييم.

2-**التحليل الاستثماري:** يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي وتكمن هذه الأهمية لجهود المستثمرين من افراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية فوائدها.

3-**تحليل الاندماج والشراء:** ينتج عن هذا التحليل من الاندماج وشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين او أكثر معا زوال الشخصية القانونية لكل منهما او لأحدهما.

4-**تحليل تقييم الأداء:** هذا النوع من تحليلاهم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الأداء والمستثمرين والمقرضين وتعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها.

5-**التخطيط:** حيث تتعرض المؤسسة إلى تدبذبات مستمرة في أسواقها مما يتطلب منها إعداد الخطط الكفيلة

بمواجهة هذه التغيرات وذلك لا يتم إلا من خلال تحليل أداء المؤسسات في السنوات السابقة باستعمال التحليل المالي (المغربي، 2022، صفحة 13).

1-1-4- خطوات التحليل المالي

يعتمد المحلل المالي في تنفيذ عملية التحليل على جملة خطوات متتابعة تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل، وهي تبدأ بتحديد غرض التحليل، وجمع البيانات الضرورية المتعلقة بموضوع التحليل، ثم اختيار أدوات التحليل المناسبة التي بواسطتها يستطيع المحلل الوصول إلى نتائج معينة تتعلق بموضوع التحليل، تساعد في وضع التصورات المطلوبة من

خلال النتائج المتحققة بصفة عامة إن خطوات التحليل المالي هي: (الحيالي، الاتجاهات الحديثة في الاتجاه المالي، الصفحات 25-26)

-تحديد الغاية أو الهدف من التحليل، مثل تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية، أو التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي، أو تحليل إنتاجية العمل ... الخ

-جمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل، فإذا كان الهدف هو تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية، فالأمر يتطلب معرفة الأصول المتداولة وأنواعها المختلفة لفترة معينة، ومن ثم تحديد الالتزامات الجارية لنفس الفترة أما إذا كان هدف التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي فان البيانات المطلوبة تتعلق بالمصروفات والإيرادات لفترة معينة وتحديد المؤشرات الرئيسية التي تلعب دورا حاسما في أداء المشروع مثل المبيعات أو الإنتاجات.

-تحديد اداة أو أدوات التحليل المناسبة التي يطبقها المحلل للوصول الى أفضل النتائج وبأسرع وقت وتحديد المدخلات الأساسية التي ستعتمد عليها عملية التحليل المالي والتأكد من دقة وسلامة وشرعية هذ المدخلات وكفاءتها في تحقيق الهدف ومدى ملائمتها له، مع تحديد طبيعة البيانات والمعلومات اللازمة والضرورية (كامل، 2009، صفحة 62).

- تشغيل البيانات ذات الصلة بغاية التحليل بالابتعاد على الادوات المستخدمة للوصول الى بعض المؤشرات المرتبطة بغرض التحليل.

-تحليل المؤشرات التي تم التوصل اليها لمعرفة اتجاهها المستقبل.

-كتابة الاستنتاجات والتوصيات النهائية.

1-1-5- أنواع التحليل المالي

للتحليل المالي أنواع مختلفة يشترطها موضوع البحث والاستنتاج التي ينفذها المحلل وحجم المشكلة التي يدرسها والوقت التي تستغرقه العملية التحليلية (الخيالي، مذكرات التحليل المالي في المنشآت التجارية، 2007، صفحة 10). وهناك أنواع عديدة من التحليل المالي ناتجة عن طريقة التويب التي يستخدمها المحلل او المختص والاسس التي يعتمدها في التحليل بصورة عامة سنشير الى بعض هذه الانواع:

1-1-1- حسب الجهة القائمة بالتحليل:

1-1-1-تحليل داخلي: وهو التحليل الذي تقوم به جهة داخلية اي من داخل المؤسسة المراد اجراء تحليل لها.

1-1-2-تحليل خارجي: هذا النوع من التحليل تقوم بإجرائه جهات من خارج المؤسسة كالبنوك والمصاريف والغرف التجارية والصناعية وفي ايماننا هذه المكاتب المتخصصة في الحسابات التدقيق.

2- حسب الزمن:

1-2-1-تحليل راسي ثابت او ساكن: يتم في هذا النوع من التحليل نسبة بند من بنود أحد القوائم المالية الواحدة الى مجموعة أكبر فمثلا يتم نسبة المدينين الى الموجودات المتداولة او نسبة المكائن والآلات الى الموجودات الثابتة او الى اجمالي الموجودات وهكذا بالنسبة للخصوم هذا فيما يخص قائمة المركز المالي على سبيل المثال، اما بالنسبة لقائمة الدخل فيتم نسبة أحد البنود الى المبيعات، طبعا مع ملاحظة ان هناك علاقة بين البند والمجموعة التي ينسب لها من اجل ان تكون ذات مدلول. ويتسم هذا التحليل بالسكون والثبات لأنه يدرس العلاقة بين بندين أو مجموعتين في فترة زمنية محددة

1-2-2-تحليل أفقي المتغير: هذا النوع من التحليل يتم عن طريق احتساب اتجاه التغير في العناصر الرئيسية للقوائم المالية من سنة الى اخرى على شكل نسب مئوية من اجل توضيح التغيرات الحاصلة حيث يتم احتساب نسب التغير كما يأتي:

* قيمة التغير في أي عنصر =قيمة العنصر في سنة المقارنة (مثلا سنة 2020) -قيمة نفس العنصر في سنة الاساس (مثلا سنة 2019) (وليدالخيالي، الصفحات 57-58)

* نسبة التغير = قيمة التغير في النقطة (أ) / مبلغ سنة الأساس (سنة 2019)

يمكن استخراج نسبة التغير بخطوة واحدة كالآتي:

نسبة التغير = [قيمة العنصر في سنة المقارنة (سنة 2020) - قيمة نفس العنصر في سنة الأساس (سنة 2019)] / قيمة العنصر في سنة الأساس * 100

* حسب الهدف من التحليل:

1. تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.
2. تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.
3. التحليل المالي لتقويم ربحية المؤسسة.
4. التحليل المالي لتقويم الأداء
5. التحليل المالي لتقويم التناسق في هيكل التمويل العام للمشروع ومجالات استخدامات. (وليد الحياي، الصفحات 58-59)

1-2-1- معايير التحليل المالي واستخداماتها

لا يمكن الاستفادة من نتائج التحليل المالي ما لم يكن هناك معيار أو رقم معين يستخدم كمقياس للحكم بموجبه على مدى ملائمة النسبة أو الرقم وسيتم التطرق إلى مفهوم معايير التحليل المالي وسنحدد أنواعها وخصائصها وفي الأخير يتم شرح استخداماتها.

1-2-1- مفهوم معايير التحليل المالي

عبارة عن أرقام معيارية تستخدم كمقياس للحكم على كفاءة وملائمة نسبة معينة أو رقم ما (الزعي، 2000، صفحة 171)

1-2-2- أنواع معايير التحليل المالي:

من المعروف عموماً أن هناك أربعة أنواع من المعايير التي تستخدم للمقارنة مع النسبة المستخرجة والتي يمكن ذكرها فيما يلي: (محمد و.، الصفحات 84-85)

1- معيار التحليل المالي المطلق:

ويعني المعيار المطلق، حالة متفق عليه بأنه يمثل الصيغة المثالية لحدث معين، وهو بذلك يمثل خاصية متأصلة يأخذ شكل قيمة مالية ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين كافة المؤسسات، ويقاس به التقلبات الواقعية. يعود الاستخدام القليل لهذا المعيار إلى ابتعاده عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المؤسسات، ويمكن اللجوء إلى هذا المعيار عند عدم وجود معايير أخرى ملائمة للمقارنة الموضوعية للنسب المحققة، ومن أمثلتها نسبة السيولة العامة أو التداول، فهي تعتبر معايير معيارية (نمطية). (بحري، علي، 2018/2019، صفحة 25)

2- معيار التحليل المالي للصناعة:

وهو معيار الذي تصدره الاتحادات المهنية والهيئات الحكومية او غيرها من الجهات لأغراض القياس لفرع أو أكثر من فروع الصناعة، يعتبر هذا المعيار أكثر قربا الى الواقع من المعيار المطلق لأنه يأخذ بعين الاعتبار متطلبات النشاط في ذلك النوع من الصناعة، وتطبق هذه النسبة على المنشآت التي تنتمي لقطاع البنوك فقط.

3- معيار التحليل المالي التاريخي:

عبارة عن النسب الارقام التي تمثل الاتجاهات التي اتخذها أداء مؤسسة معينة في الماضي، والتي اعتمدها كأداة تحليلية لتقييم أداة المؤسسة الحالي، والتوقع المستقبلي بشأن أدائها، او ان هذه المعايير تعتمد على مؤشرات مالية تاريخية اي لسنوات سابقة فمثلا يتم مقارنة نسبة السيولة للسنة الاولى مع نسبة السيولة لأعوام ماضية (نفس المؤسسة) ومن ثم ملاحظة التغيرات الحاصلة، هل التغيرات الى الافضل او الى الأسوء وهكذا بالنسبة للنسب او المعدلات الاخرى.

4- معيار التحليل المالي المخطط:

يصمم هذا المعيار من قبل ادارة المؤسسة، والذي يبني على أساس الموازنات التقديرية المسبقة لأنشطة المؤسسة، وهذا المعيار يصمم بناء على الخبرات الفنية والخبرات السابقة للإدارة والتي تمثل مؤشرا للأداء والتقييم وتحديد الانحرافات. كذلك هذا المعيار قد يشمل تفاصيل أخرى لأداء المؤسسة كتحديد النسب التي تجدها الادارة مناسبة لأنشطتها في المجالات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية. وعلى الرغم من أهمية هذا المعيار الا أنه لا يعد المعيار الامثل للمقارنة وتقييم الاداء لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار واقع الاداء العام في المؤسسات المماثلة.

1-2-3- خصائص معايير التحليل المالي:

- من اجل أن يكون المعيار مقبول وذو معنى، لا بد له أن يتصف بالخصائص التالية: (محمد ع.، 2011، صفحة 242)
- ان يتصف المعيار بالواقعية، بإمكانية تنفيذه، لا يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه، وليتصف بالتواضع فيمكن الوصول اليه بسهولة.
- ان يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، وان كان هذا لا يمنع من ادخال تعديلات عليه اذ دعت الظروف لذلك بعد اجراء الدراسات اللازمة.
- ان يتصف المعيار بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب وان لا يتحمل أكثر من معني
- ان يتصف بالاستمرارية وهو ان تستمر فعالية العيار لفترات مالية متتابة (الصيرني، التحليل المالي وجهة نظر ادارية محاسبية، 2014، صفحة 117)

1-2-4- استخدامات معايير التحليل المالي

- يمكن ايجاز استخدامات معايير التحليل المالي في النقاط التالية: (الزعي، 2000، صفحة 173)
- تفسير الظواهر المالية المختلفة واعطائها وصفا كميًا.
- تفسير المدلولات والمؤشرات للاتجاهات المالية المختلفة.
- تحليل أداء المؤسسة المالي.
- كشف الانحرافات.

-قياس النتائج الفعلية الى النسب المعيارية. (الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر ادارية محاسبية، 2014، صفحة 118)

1-3-وظائف، بيئة ومنهجية التحليل المالي

يهتم هذا المطلب بوظائف التحليل المالي وبيئته بالإضافة الى منهجية التحليل المالي المتبعة

1-3-1-وظائف التحليل المالي: للتحليل المالي عدة وظائف تتركز في مجملها حول (عمار، منهج الحديث للتحليل المالي

الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، صفحة 11)

1-توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار: من بين وظائف التحليل المالي توجيه متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي

تعود على المؤسسة بالربح او فائدة بغرض تحقيق هدفها بالإضافة الى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم

الاستقرار من بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي

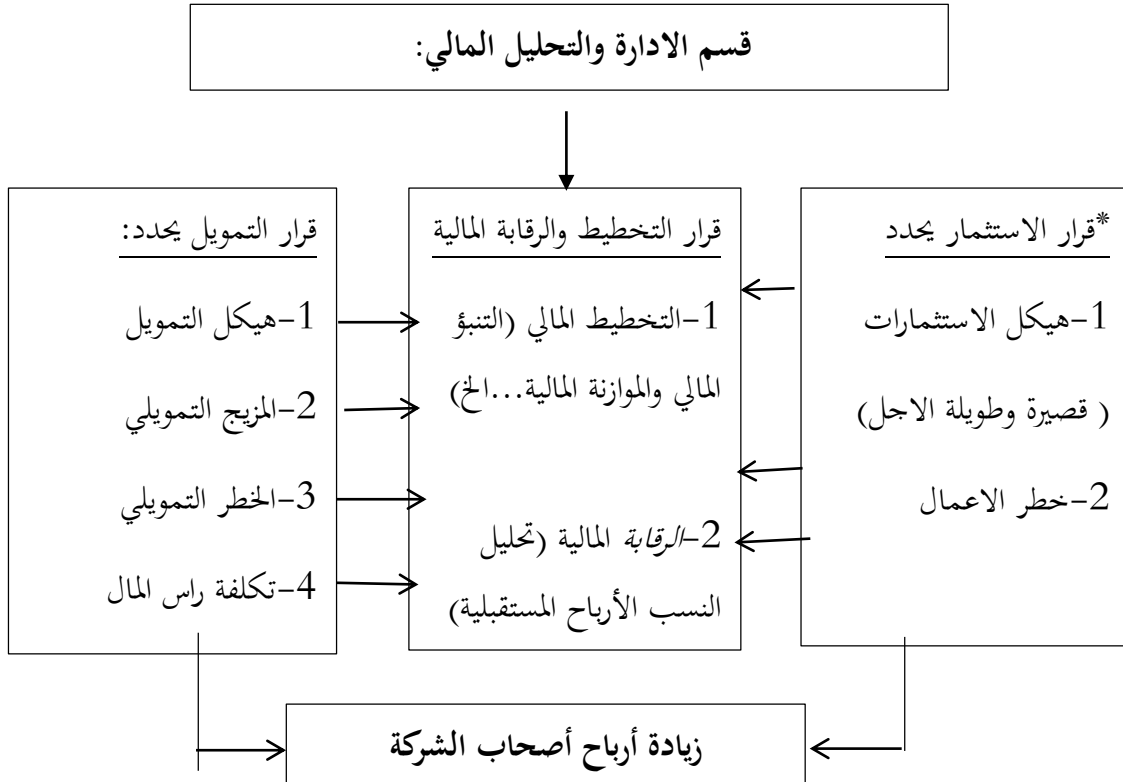
2-اتخاذ قرار الاستثمار: وذلك عن طريق ابراز مزايا وحدود عملية الاستثمار المرتقب انجازها.

3-اتخاذ قرار التمويل: حيث تمكن مجلس الادارة من البحث على فرصة تمويلية أفضل.

4-اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية: من اجل توجيه ورقابة مختلف العمليات المالية

والشكل الموالي بين وظائف التحليل المالي:

شكل رقم 1 يبين وظائف التحليل المالي في اتخاذ القرار



المصدر: بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الاساسي في تقييم الاداء، ص12

من خلال الشكل التخطيطي السابق نلاحظ أنه من اجل تحقيق هدف تعظيم ثروة المساهمين، عن طريق اتخاذ القرار

الأمثل بشأن عملية الاستثمار فعلى الإدارة ان تتبع الوظائف التالية:

*التحليل والتخطيط المالي: وذلك من خلال تحليل البنائيات المالية وتحويلها الى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات والمصاريف التي تخص المشروع في المستقبل.

*تحديد هيكل أصول المشروع: من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة والطويلة الاجل، وكذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة.

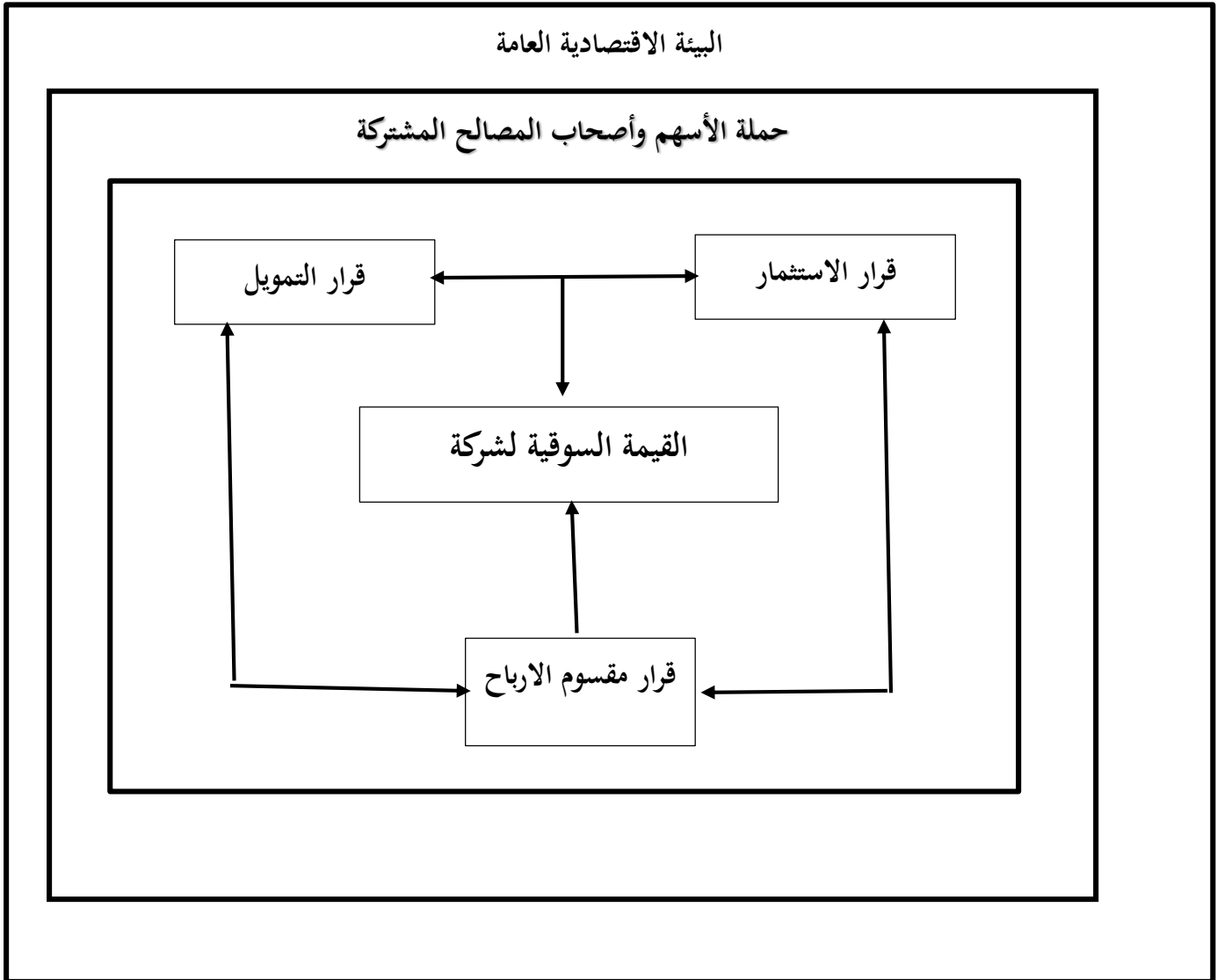
*تحديد الهيكل المالي للمشروع: اذ يجب تحديد المزيج الأمثل والأكثر ملائمة من تمويل قصير وطويل الاجل، كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية او عن طريق الاقتراض (عمار، منهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير)

1-3-2- بيئة التحليل المالي: (واخرون ع.، التحليل والتخطيط المالي , اتجاهات معاصرة , 2007، الصفحات 11-12)

ترتكز الإدارة المالية على تحقيق هدفها الاستراتيجي، والمتمثل في تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد، وذلك اعتماداً على تكامل بين قرارات الاستثمار والتمويل ومقسوم الأرباح، حيث تحدد مهمة التحليل المالي على تكوين المعايير ولأدوات المستخدمة في الحكم على سلامة وصحة القرارات التي اعتمدها الإدارة المالية، لذا نجد ان بيئة التحليل المالي تنعكس بالاتجاهات التقليدية والحديثة لأدوات التحليل المالي المعتمدة في تقييم الأداء، حيث نجد اطراف تتأثر بنتائج التحليل المالي وهم الإدارة وحملة الاسهم وذوي المصالح المشتركة، بالإضافة الى مؤشرات البيئة الاقتصادية العامة، اذا يلعب الاتجاه الاقتصادي للتحليل المالي دوراً في تقييم المكانة لاقتصادية للشركة في القطاع بشكل عام، وتحقق تلك الاهداف السابقة من خلال قياس كفاءة وقدرة الإدارة على تحقيق الميزة التنافسية في الاجل الطويل بهدف تعظيم المنفعة، حيث يمكن الاعتبار ان خصم التدفقات النقدية المتوقعة المقياس هي الافضل لمساهمة الشركة في البيئة الاقتصادية العامة، ونظراً لاختلاف نشاط الشركة وحجمها وشكله القانوني فانا التحليل المالي يتطلب منهجية علمية لتحقيق التوافق البيئي بهدف ضمان قرار سليم، هذه الاخيرة تحدد وفقاً لما يأتي :

- تحديد الهدف من التحليل لتوفير الجهد والوقت والتكلفة؛
- تحديد الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل المالي؛
- اختيار الأداة المناسبة لتحليل المالي والمعياري المناسب للمقارنة؛
- تحديد الموقف الاستراتيجي لشركة وفقاً لمعياري المقارنة؛
- تشخيص اسباب الانحرافات ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها والحد منها؛
- تقييم خلاصة الموقف واقتراح الحركة الاستراتيجية اللاحقة.

شكل رقم 2: يبين البيئة الاقتصادية العامة للتحليل المالي



المصدر: عدنان تاية النعيمي، وآخرون، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة مرجع سبق ذكره، ص 14

يتضح من الشكل رقم 2 ان هناك أطراف تتأثر بنتائج التحليل المالي هم الإدارة وحملة الأسهم وذوي المصالح المشتركة، بالإضافة الى مؤشرات البيئة الاقتصادية العامة. اذ يلعب الاتجاه الاقتصادي للتحليل المالي دورا في تقييم المكانة الاقتصادية للشركة في القطاع الاقتصادي بشكل عام. ويتحقق ذلك من خلال قياس كفاءة وقدرة الإدارة على تحقيق الميزة التنافسية في الاجل الطويل (تعظيم المنفعة).

1-3-3- منهجية التحليل المالي

هي الطرق والأساليب والاجراءات التي يتعامل معها المحلل المالي في اجراء عمليات التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعملاء، هذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ والاسس العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل المالي بشكل يتيح له تحقيق الهدف المطلوب ويمكن التعبير عنها فيما يلي: (زغاد، التحليل المالي وقائمة مصادر الأموال واستخداماتها، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، 2005)

1. **تحليل الهدف من اجراء عملية التقييم:** يتحدد الهدف في عملية التحليل المالي على ضوء الموضوع او المشكلة الموجودة لدى الشركة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني، ويوفر على نفسه الجهد والعناء والتكاليف غير اللازمة، فمثلا إذا تقدم أحد العملاء بطلب قرض من البنك تجاري فيصبح الهدف الاساسي للمحلل المالي لدى البنك من معرفة مدى القدرة المالية لهذا العميل على سداد القرض في الوقت المحدد
2. **تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل:** حتى تحقق عمليات التحويل المالي اهدافها فلا بد ان تشمل فترة التحليل القوائم المالية لعدة سنوات متتالية حيث ان القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية لحصول منها على المعلومات التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم على قدراتها وامكانيات العميل
3. **تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل لبلوغ اهدافه:** اما المعلومات التي يحتاج اليها المحلل فيمكن الحصول عليها من عدة مصادر ويمكن الحصول عليها من القوائم مالية، كما يمكن الحصول على المعلومات الشخصية عن العميل من خلال المؤسسات التي يتعامل معها.
4. **اختيار الاسلوب ولأداة المناسبة لحل المشكلة:** ومن الأساليب والادوات المستخدمة في التحليل المالي كثيرة نذكر منها نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة، معدل دوران النقدية، معدل دوران المخزون السلعي، الرافعة المالية، بالإضافة الى الكشف التدفقات النقدية خلال فترات زمنية متتالية
5. **اختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي لاستخدامه في قياس النتائج:** حيث يتم اختيار المعيار المناسب من اجل قياس نتائج التحليل المالي واسقاطها على نشاط الادارة من اجل معرفة ميزات وحدود العمليات المالية المتبعة.
6. **تحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في المقياس:** يتوجب على المحلل المالي معرفة مدى انحراف النتائج عن المعيار المستخدم، حتى تحقق لإدارة نتائج أفضل.
7. **دراسة وتحليل اسباب الانحراف:** بعد العملية السابقة يجب معرفة الاسباب الحقيقية والتي ادت الى الانحراف عن المعيار المستخدم.
8. **وضع التوصيات اللازمة في التقرير الذي يعد من قبل المحلل في نهاية عملية التحليل:** تعتبر آخر خطوة في عملية التحليل المال وهذا من اجل الخروج بتوصيات واستنتاجات حول النشاط المالي للشركة.

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي

تتعدد الطرق والأدوات المستخدمة في التحليل المالي ماضيا وحاضرا، بحيث يكون بإمكان المحلل المالي ان يختار منها ما يتلاءم مع طبيعة ونوعية الدراسات سواء كان الغرض من التحليل استخدام هذه الطرق والأدوات لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، او لتقييم الماضي، او لدراسة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل. ومن هذه الأدوات المؤشرات والنسب المالي.

2-1- مؤشرات التوازن المالي

تعتبر مؤشرات التوازن المالي من اهم الادوات التي يعتمد عليها المحلل المالي لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة؛ وتقيس درجة تحقيق التوازن المالي ويعتبر هذا الاخير مقدرة المؤسسة على التفسير بشكل عادي وفي نفس الوقت التوفيق ما بين استحقاقية الخصوم وسيولة الاصول

2-1-1- رأس المال العامل

وهناك عدة تعاريف لرأس المال العامل ونذكر البعض منها:

التعريف الاول:

يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الاساسية التي تستعين بها المؤسسة في ابراز توازنها المالي في الاجل الطويل، وهناك من يطلق عليه هامش امان المؤسسة ويظهر راس مال العامل مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها والمتمثلة في جمود بعض العناصر من الحركة المتداولة، كتوقف حركة بعض المخزونات، او تعسر تحصيل بعض الحقوق فتتحول الى اصول ثابتة، فتكون المؤسسة قد هيأت لذلك اموالا دائمة لتغطيتها، وبالتالي تكون قد اجرت ملاءمة بين سيولة الاصول واستحقاقية الخصوم. (لسلوس، الصفحات 31-32)

التعريف الثاني:

يستخدم رأس المال العامل وكما يطلق عليه صافي رأس المال العامل، في تقدير قدرة الشركة على تمويل عملياتها اليومية والوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل. فالشركات تسعى الى موازنة الربحية مع السيولة لضمان امكانية تسيير انشطتها، ونتيجة لذلك تسعى الى تحقيق التشغيل الامثل لرأس المال العامل لتعظيم السيولة وخفض تكلفة راس المال. (فهي، 2008، الصفحات 35-36)

التعريف الثالث:

يعتبر رأس المال العامل وكما يطلق عليه البعض صافي رأس المال العامل عن مقدار الزيادة في الاصول المتداولة عن الالتزامات المتداولة وبالتالي يستفيد المحلل من هذا المؤشر في حكم مقدرة الشركة في مواجهة الالتزامات المتداولة المستحقة عليها. (المبروك، أبوزيد، صفحة 130)

التعريف الرابع:

يعرف رأس المال العامل بأنه عبارة عن هامش سيولة يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش امان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمن استمرار توازن هيكلها المالي ويجسب راس المال العامل بطريقتين: (جليلة، 2009، صفحة 89)

— من اعلى الميزانية:

رأس المال العامل الصافي (الدائم) = الموارد الدائمة - الاصول الثابتة

— من أسفل الميزانية

راس المال العامل الصافي (الدائم) = الاصول المتداولة - الديون قصيرة الاجل

وهناك انواع اخرى لرأس المال العامل يتم حسابها كما يلي: (امينة، 2021، صفحة 95)

رأس المال العامل الصافي = الاموال الخاصة - الاصول الثابتة

رأس المال العامل الاجنبي = اجمالي الديون الاجنبية

رأس المال العامل الاجمالي = مجموع الاصول المتداولة

ويمكن لراس المال العامل أن يأخذ ثلاثة حالات وهي: (بونس، 2016، صفحة 53)

- راس مال عامل أكبر من الصفر ويعني ذلك أن أصول المؤسسة المتداولة أكبر من خصومها المتداولة ما يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير يزيد من قدرة مؤسسة على تسديد ديونها عند تاريخ استحقاقها كما يساعدها على مواجهة الاضطرابات التي قد تحدث في دورة الاستغلال.
- رأس مال عامل أقل من الصفر، ويعني ذلك أن الأصول المتداولة للمؤسسة اقل من خصومها المتداولة ما يجعلها تواجه صعوبات في الاجل القصير، وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير مما يجبرها بالقيام بتعديلات من اجل تحقيق التوازن المالي.
- راس مال عامل يساوي الصفر ويعني ذلك ان لأصول المتداولة للمؤسسة تساوي خصومها المتداولة اي ان المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في تاريخ استحقاقها.

2-1-1-2- احتياجات راس المال العامل: (خميسي، 2013، صفحة 86)

من الجانب المالي لا بد ان يكون هناك توافق بين درجة سيولة لأصول الدورية ودرجة استحقاق الخصوم الدورية. في الحقيقة غالبا ما نجد هذه القاعدة المالية صعبة التحقيق نظرا لعدم تحقيق بعض الاصول الدورية في اجالها العادية. اذن تصبح سيولة هذه العناصر ضعيفة مقارنة مع استحقاق عناصر الخصوم قصيرة الاجل. يؤدي عدم التوافق بين هذين المعيارين (السيولة ولاستحقاق) الى ظهور "احتياجات لراس المال العامل" في الحالة المعاكسة "فائض مالي للاستغلال"

نكون بصدد احتياجات لرأس المال العامل عندما تكون الموارد الدورية (بدون ديون مالية) غير كافية لتغطية الاصول الدورية (باستبعاد القيم الجاهزة) ويحسب بطريقتين:

احتياج رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + القيم غير الجاهزة) - (د.ق.1-السلفات المصرفية)

تتشكل الاحتياجات لرأس المال العامل من مكونين:

- الاحتياجات لرأس المال العامل للاستغلال (ا ر م ع ا)

-الاحتياجات لرأس المال العامل خارج الاستغلال (ا ر م ع خ ا)

احتياج رأس المال العامل = الاحتياجات لرأس المال العامل للاستغلال + الاحتياجات لرأس المال العامل خارج الاستغلال

1. الاحتياجات لرأس المال العامل للاستغلال: (خميسي، 2013، صفحة 87)

تمثل الاحتياجات لرأس المال العامل للاستغلال الفرق بين الاحتياجات الدورية للاستغلال (ا د ا) والموارد الدورية للاستغلال (م د ا).

$$ا ر م ع ا = ا د ا - م د ا$$

تسمح الاحتياجات لرأس مال العامل استغلال بقياس كتلة الاصول الدورية المرتبطة بالاستغلال؛ اذ تعد كاحتياجات دائمة لأنها تتجدد مع نشاط الاستغلال المؤسسة. لكن ظهور احتياجات لرأس مال العامل برصيد سالب تفسر وجود فائض مالي للاستغلال ناتج عن اللجوء الهام للمديونية قصيرة الاجل.

ان التسمية للاحتياجات لرأس المال العامل تبين بوضوح هذا الاحتياج التمويلي الذي يظهر من خلال الدورة الجارية للمؤسسة (انظر الشكل ادناه)

شكل تخطيطي رقم 3: عملية حساب الاحتياجات لرأس مال العامل للاستغلال

موارد دورة

الاستغلال

-موردي الاستغلال وحسابات مرتبطة
-ديون جبائيه واجتماعية
-نواتج مقيدة سلفا
-ديون أخرى للاستغلال

ا ر م ع ا

احتياجات دورة

الاستغلال

قيم الاستغلال المتداولة
-تسيقات وضمانات مدفوعة على الطلبات
-عملا عاديين وحسابات مرتبطة
-مدينون اخرون للاستغلال
-مصاريق مقيدة سلفا

تتميز الاحتياجات لرأس المال العامل للاستغلال بميزتين اساسيتين:

- ترتبط مباشرة بنشاط المؤسسة: كل تغير في رقم الاعمال يؤدي الى تغير في الاحتياجات لرأس المال العامل للاستغلال على مستوى اعداد التقديرات، تبقى العلاقة ا ر م ع ا / ر ع ثابتة بشرط بقاء شروط الاستغلال ثابتة؛
- يرتبط انخفاض الاحتياجات لرأس المال العامل للاستغلال بتحسين شروط الاستغلال.

2. الاحتياجات لرأس المال العامل خارج الاستغلال:

تحسب من خلال الفرق بين الاحتياجات الدورية خارج الاستغلال والموارد الدورية خارج الاستغلال لاحتياجات لرأس المال العامل خارج الاستغلال = الاحتياجات الدورية خارج الاستغلال - الموارد الدورية خارج الاستغلال تضم الموارد الدورية خارج الاستغلال الاصول الدورية التي ليس لديها علاقة مباشرة مع الاستغلال العادي للمؤسسة (اموال مكتتبه غير مستدعاه، قروض ممنوحة للعمال، تسبيقات ممنوحة لموردي الاستثمارات سندات التوظيف، تكاليف مقيدة سلفا غير مرتبطة)

اما الموارد الدورية خارج الاستغلال، فتظم الوسائل تحت تصرف المؤسسة دون علاقة مباشرة مع الاستغلال العادي، الديون الغير مالية (كالديون على الاستثمارات)، رصيد الضريبة على ارباح الشركات، ارباح السندات الموزعة النواتج المقيدة سلفا (غير مخصصة للاستغلال). (خميسي، 2013، صفحة 87)

2-1-3- الخزينة الصافية الاجمالية:

تشكل الخزينة الصافية الاجمالية عندما يستخدم راس مال العامل الصافي الاجمالي في تمويل العجز في تمويل احتياجات دورة الاستغلال وغيرها وهو ما قصدنا به الاحتياج في راس المال العامل الاجمالي، وعليه فاذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة وهي حالة الفائض في التمويل، وفي الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل.

* حساب الخزينة:

نحسب الخزينة الصافية الاجمالية الصافية انطلاقا من الميزانية الوظيفية بأجراء الفرق بين استخدامات الخزينة وموارد الخزينة، وانطلاقا من المعادلة للخزينة عن طريق الفرق بين راس ما العامل الصافي الاجمالي والاحتياج في راس المال العامل الإجمالي: (قريشي، 2006، صفحة 85)

$$T_{ng} = Fr_{ng} - BFR_{g} \quad T_{ng} = E_t - R_t$$

الخزينة = راس المال العامل - احتياجات راس المال العامل

أو الخزينة = القيم الجاهزة - التسبيقات البنكية

فمفهوم الخزينة يختلف عن مفهوم القيم الجاهزة اذ ان القيم الجاهزة تشمل الخزينة مضاف اليها القروض المصرفية ويمكن للخزينة ان تساوي القيم الجاهزة وهذا في حالة ان المؤسسة لا تحتاج الى القروض المصرفية للحفاظ على توازنها المالي.

* حالات الخزينة: هناك عدة حالات للخزينة وفق ما يلي: (سعاد، 2020/2019، صفحة 67)

- **الخزينة موجبة: $TN > 0$** يعني ان راس المال العامل في هذه الحالة أكبر من احتياجات رأس المال العامل والمؤسسة قامت بتجميد جزء من اموالها لتغطية راس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية اي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب على المؤسسة معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد اولية وتقديم تسهيلات لزيائن؛

BFR	FR
BFRH	
TN(+)	

- **الخزينة السالبة $TN < 0$** اي ان المؤسسة في حالة عجز بمعنى انها غير قادرة على تسديد ديونها في اجالها وهذا يطرح مشكل يتمثل في وجود تكاليف اضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة اما تتطلب حقوقها لدى الغير او تقترض من البنوك او تنازل عن استثمارات دون تأثير على طاقتها الانتاجية؛

BFR	FR
BFRH	TN=0

- **الخزينة $TN = 0$** وهذا يعني راس المال العامل يساوي احتياجات راس المال العامل، ويدل على اي المؤسسة...خزينة مثلى ووصول الى هذه الوضعية يتطلب الاستخدام الامثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الامكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم تسديد وبالتالي تحكم في السيولة

BFR	FR
BFRH	
	TN(-)

ويحدث عجز في الخزينة إذا اخلت المؤسسة بقاعدة التوازن المالي الادنى او الاعلى وقامت بتمويل الاستثمارات باستخدام موارد قصيرة الاجل، الامر الذي يؤدي الى انكسار في راس المال العامل مع بقاء الاحتياج في راس المال العامل في وضعه الطبيعي، وتكون النتيجة خزينة اجمالية سالبة.، يتم معالجة هذه الوضعية عن طريق اتخاذ مجموعة من الاجراءات منها التنازل عن جزء من الاستثمارات او الحصول على قرض طويل الاجل.

تحدث حالة نمو متسارع غير متحكم فيه عندما تحقق المؤسسة معدلات نمو في رقم لأعمال أكثر من امكانياتها المالية الحالية، وهذا ما يؤدي الى تضخيم الاحتياجات في راس المال العامل للاستغلال مع تطور راس المال العامل في وضع طبيعي، وبالتالي تستهلك الفوائض المالية ويحدث عجز في الخزينة، يمكن اعادة التوازن المالي من جديد من خلال اعادة النظر في المخطط التنموي للمؤسسة، وذلك بالرجوع عن استهداف اسواق اضافية وتركيز الجهود التجارية على حصة

سوقية تتناسب والإمكانات المالية للمؤسسة، بهذا ينخفض رقم الاعمال وتنخفض معه الاحتياجات الناجمة عن دورة الاستغلال، بحيث يمكن تغطيتها باستخدام راس المال العامل. (سعاد، 2020/2019، صفحة 68)

2-2- التحليل المالي بواسطة النسب المالية

يعتبر التحليل المالي باستخدام اسلوب النسب المالية من الانواع الرئيسية والمهمة في تحليل الحسابات الختامية ويعتبر أكثر شيوعا في عالم الاعمال لأنه يوفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم الاداء المنظمات من مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في ادارة الاصول والخصوم.

2-2-1- تعريف النسب المالي

علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسب المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين، وهناك بصفة عامة مجموعة من الحدود التي يجب ان يعمل في ظلها المحلل المالي إذا ما اراد الاستعانة بالنسب المالية وتمثل هذه الحدود فيما يلي: (الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر ادارية محاسبية، 2014، صفحة 213)

- ❖ تحديد الهدف من عملية التحليل المالي
- ❖ تحديد نطاق البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التحليل
- ❖ تحديد الحدود الدنيا والقصى والمقبولة لكل بند
- ❖ وضع نسب معيارية للنسب المحسوبة
- ❖ اختيار النسب التي تؤدي الى تحقيق الهدف من التحليل
- ❖ تحديد المعنى الصحيح والتفسير الواقعي لما تعنيه كل النسب والدلائل والمؤشرات التي تشير اليها تلك

النسب

2-2-2- أهمية التحليل بالنسب المالية:

إن النسب المالية تعتبر من أدوات تقدير ومقارنة نتائج المؤسسة، وتسمح للمؤسسة عبر الزمن بمتابعة تطورها وتطور بعض المؤشرات الداخلية والخارجية حيث من الواجب معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف حتى يمكن استغلالها بشكل صحيح أو على تصحيحها (بوشامة،، 2003، صفحة 131)

وتكمن أهمية النسب المالية في النقاط التالية (أندراوس،، 2008، صفحة 81)

- ✓ تقديم مدلولات ذات مغزى ومفقد.
- ✓ استعراض اتجاه البنود في القوائم المالية بفترات مالية لنفس المؤسسة.
- ✓ مقارنة المؤسسة مع غيرها من المؤسسات المنتمية الى نفس القطاع.
- ✓ مقارنة المؤسسة مع النسب المعمارية والصناعية المعتمدة.
- ✓ تقييم أداء المؤسسة وأداء إدارتها.
- ✓ التعرف على مواطن الضعف والقوة في المؤسسة واقتراح التوصيات والسياسات الكفيلة بمعالجتها.

✓ سهولة حساب النسب المالي (الرجاوي، 2008، صفحة 58)

✓ توفر النسب المالية مؤشرات أساسية للحكم على أداء دون الحاجة الى تقديم بعض التفاصيل المالية

2-2-3- أنواع النسب المالية:

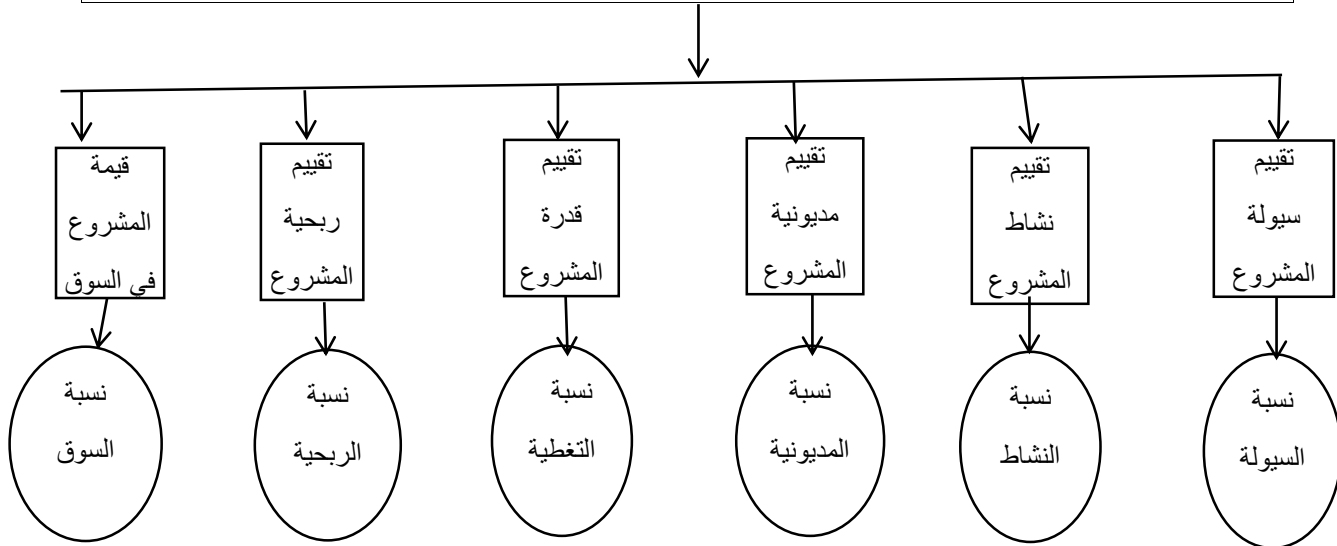
يمكن القول ان هناك عددا غير محدد من النسب المالية التي يمكن استخراجها من القوائم المالية، ولكن المغالاة في استعمال واستخراج النسب أمر يؤدي الى الخلط والتشويش، مما ينتج عنه صعوبة الفصل بين النسب المهمة والغير المهمة. ان استخدام عدد كبير من النسب المحاسبية على نطاق واسع، قد يكون مفيدا في بعض الحالات، الا انه في

كثير من الحالات، يكون استخدام عدد محدود من النسب المعبرة كافيا ومفيدا (المبروك، أبوزيد، صفحة 12)

والشكل المقابل يبين لنا أنواع النسب المالية (كامل، 2009، صفحة 83)

شكل رقم 4: أنواع النسب المالية

أنواع النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي



المصدر دريد كامل ال شيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة

1-نسب السيولة.

التعريف الاول: وهي تلك النسب التي تقيس او تهدف الى تحليل وتقييم رأس المال العامل والتعرف على درجة سيولة المشروع على المدى القصير، والاهمية النسبية لمكونات الاصول المتداولة ودرجة سيولتها التي تعبر عن امكانية المشروع في تسديد الامدادات المتداولة التي مدتها اقل من سنة، وهذا يعني ان الاهتمام سيكون بعناصر الاصول المتداولة والالتزامات المتداولة.

التعريف الثاني: السيولة هي درجة المرونة التي تتمتع بها موجودات المؤسسة في التحول الى نقد جاهز، ومن الماكذ أنه كلما زادت سيولة هذه الموجودات أو قدرتها في التحول الى نقد وسرعة ذلك التحول، كلما زادت سيولة المؤسسة وهو مبدأ عام معروف في التحليل المالي (الزبيدي، 2011، صفحة 105)، تبين هذه النسب قدرة الوحدة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل بما لديها من نقدية وأصول اخرى يمكن تحويلها الى نقدية في فترة زمنية نقدية (المبروك، أبوزيد، صفحة 129)

فالمدير المالي لا يقتصر في تحليل على مجموعة واحدة من النسب وإنما يقوم بتحليل على مجموعات من النسب وهي:

أ- نسبة التداول:

وهي تلك النسبة التي تقيس امكانية المشروع في تسديد الخصوم المتداولة من اصولها وهي نسبة واسعة الانتشار، ومن خلالها نعرف قدرة المشروع في متابعة التزاماته الجارية بسرعة ومدى امكانيته على التسديد، وان النسبة المعيارية لهذا المؤشر هي (1:2) (كامل، 2009، صفحة 85) تعتبر هذه النسبة مقياس عام للسيولة وتمثل هذه النسبة نسبة الاصول المتداولة الى الخصوم المتداولة

الاصول المتداولة

= نسبة التداول

الخصوم المتداولة

وتعد هذه النسبة من اقدم النسب واوسعها انتشارا، وتستخدم كمعيار اولي وجوهري للتعرف على قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الاجل من الاجمالي رأسمالها العامل، وذلك لأنها تقدم أفضل مؤشر مفرد عن مدى تغطية الخصوم قصيرة الاجل بأصولها المتداولة التي يتوقع أن يتم تحويلها الى نقد في موعد يتزامن وموعد سدادها، الامر الذي يجعلنا ننظر الى تدني نسبة السيولة بقلق شديد لكون ان هذا الانخفاض يشير الى وجود مشاكل في التدفق النقدي على المدى القصير وقد يؤدي مع الزمن الى افلاس المؤسسة، اما ارتفاعها فانه يشير الى زيادة الاصول المتداولة على الخصوم قصيرة الاجل، الامر الذي يعني وضعاً أكثر اماناً بالنسبة للدائنين قصيري الاجل، ولكن يجب ان لا ينظر دائماً لارتفاعه غير العادي بارتياح كامل لأنه قد يعني وجود نقد او شبه نقد معطل و زائد عن الحاجة، الامر الذي يعكس مظهراً من مظاهر سوء ادارة راس المال العامل .

وسوف تنعكس اية صعوبات مالية تواجه الشركة سلبياً على نسبة التداول، فضعف قدرتها على الوفاء يؤدي الى التباطؤ في دفع الالتزامات، الامر الذي يؤدي ارتفاع المطلوبات المتداولة، بنسبة أكبر من نسبة تزايد الموجودات المتداولة وتوجد قاعدة شبه عامة مفادها ان نسبة التداول المرغوب فيها (1:2)، لان هذا المعدل يعني وجود هامش امان كاف لعدم تعرض الدائنين قصيري الاجل لأي خطر حتى لو انخفضت قيمة المجمدات المتداولة الى ما يعادل (50%) من قيمتها الاجمالية، ويؤخذ على هذه النسبة كمقياس لمستوى السيولة اهتمامها بقيمة الموجودات المتداولة ومدى تغطيتها للمطلوبات المتداولة، بغض النظر عن نوعية الموجودات المتداولة ومدى قابليتها للتحويل الى نقد، لكن يمكن معالجة هذا القصور من خلال: (الشوارة،، 2012، الصفحات 233-234)

* تحليل وتدقيق مكونات الاصول المتداولة.

* التعرف على مدى التأثير المتبادل بينها وبين النسب الاخرى.

* الخروج على المفهوم التقليدي الذي يجزم بأن الوضع المثالي للسيولة هو نسبة (1:2).

ب-نسبة السيولة السريعة:

تعتبر هذه النسبة أكثر تحفظاً من نسبة التداول وتستخدم كالنسبة السابقة في بيان مقدرة المؤسسة في مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل. ويستبعد المخزون من الأصول المتداولة لحاجة المخزون إلى فترة زمنية حتى يمكن بيعه أو هناك احتمال عدم بيعه، وتقيس هذه النسبة مقدرة المؤسسة في تسديد متطلباتها المتداولة دون تصفية المخزون وبالتالي فهي مقياس أكثر شدة للسيولة. (الراوي، صفحة 62)

وتستعمل لاختيار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية الموجودة لدى الشركة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل دون الاضطرار تسييل موجوداتها من البضاعة، وتعتبر هذه النسبة مقياساً أكثر تحفظاً للسيولة من نسبة التداول السابقة، وذلك لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة، وذلك من خلال استثنائها للبضاعة والمدفوعات من البسط وعلى النحو التالي: (الشواورة، 2012، صفحة 234)

نسبة السيولة السريعة = الموجودات المتداولة - البضاعة - المصروفات المدفوعة مقدماً

المطلوبات المتداولة

ويمكن تعريفها أيضاً هي عبارة عن قسمة الأصول النقدية وشبه النقدية على الخصوم المتداولة وتحسب حسب النموذج التالي:

نسبة السيولة السريعة = لأصول النقدية وشبه النقدية

الخصوم المتداولة

وبطريقة أخرى (فهيم، 2008، صفحة 33)

نسبة السيولة السائلة أو السريعة = الأصول السائلة

الخصوم المتداولة

ويقصد بالأصول السائلة مجموع الأصول المتداولة مطروح منه المخزون السلعي والمصروفات المدفوعة مقدماً. وتكون نسبة السرعة عادة أصغر من نسبة التداول في جميع المجالات فيما عدا الحالات النادرة التي لا تحتفظ فيها المؤسسات بأي مخزون سلعي لديها ولا تختلف نسبة السرعة في هذه الحالة بالذات عن نسبة التداول. (الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر إدارية محاسبية، 2014)

ت-نسبة السيولة النقدية

تعرف نسبة السيولة النقدية أو نسبة الأصول النقدية بأنها مؤشر قياس سيولة المؤسسة بين الأصول النقدية وشبه النقدية، والمطلوبات المتداولة مع استبعاد المخزون والذمم المدينة. ولأنها تقيس الأصول الأكثر سيولة مقابل الخصوم الجارية فإنها أفضل تقييماً للسيولة من النسب الأخرى.

وتساعد نسبة السيولة النقدية في معرفة امكانية دفع المؤسسة لالتزاماتها المتداولة دون الاعتماد على بيع المخزون أو تحصيل ديون الزبائن. لكنها تتجاهل توقيت كل من النقدية المستلمة والنقدية المدفوعة.

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{(النقدية الجاهزة + شبه النقدية)}}{\text{(المستحقات + الموردين + اوراق الدفع)}}$$

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{الأصول النقدية وشبه النقدية} \times 100}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الخصوم المتداولة

تظهر هذه النسبة مقدرة المؤسسة النقدية المتاحة في لحظة معينة لسداد الالتزامات قصيرة الاجل، وهذه النسبة تختلف عن النسبتين السابقتين لأنها تهتم بالعناصر النقدية او ما في حكمها فقط وهذا يعتبر امعانا في سياسة الحيطه والحذر وتفترض استحقاق الخصوم المتداولة قبل تحصيل مبالغ المدينين واوراق القبض وبيع المخزون السلع، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشرا ايجابيا للوضع المالي للمؤسسة لأنها دليل على انخفاض مخزونها السلعي واعتمادها سياسة البيع النقدي. (القطنجي، 2019، صفحة 466)

ث- نسبة التغطية النقدية

يقصد بنسبة التغطية النقدية انها معدل الاصول السائلة الى المصروفات التشغيلية اليومية المتوقعة، وتمثل المصروفات التشغيلية اليومية تكلفة المبيعات المتوقعة والمصاريف الادارية والعمومية يستبعد منها الاستهلاك والمصاريف غير النقدية، اما المعدل اليومي لهذه التكاليف فهو يمثل (المبيعات - الارباح قبل الاستهلاكات والفوائد والضرائب) / 365 ويتم احتساب نسبة التغطية النقدية كمايلي:

$$\text{نسبة التغطية النقدية} = \frac{\text{الاصول السائلة}}{\text{المصروفات التشغيلية اليومية المتوقعة}}$$

المصروفات التشغيلية اليومية المتوقعة

وتستخدم نسبة التغطية النقدية لبيان الفترة الزمنية التي يمكن للشركة خلالها تمويل نفقاتها التشغيلية اليومية المتوقعة اعتمادا على السيولة المتوفرة لديها. (الجعري،، 2014، صفحة 93)

ج- نسبة السيولة المطلقة:

تعتبر نسبة السيولة المطلقة أكثر النسب صرامة لتقييم اداء المؤسسة من ناحية السيولة، حيث تقتضي هذه النسبة باستثناء كل الفقرات الشبه النقدية من الموجودات المتداولة ولاكتفاء فقط بفقرة النقد ولاستثمارات المؤقتة، وبهذا التحديد فإنها تعتبر مؤشرا يتصف بالدقة في قدرته وفي تقييم اداء المؤسسة في تسديد ما عليها من الالتزامات مستحقة وواجبة التسديد ممثلة بالمطلوبات المتداولة. فهي مقياس متشدد ودقيق لقياس قدرة الادارة في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة وتحسب نسبة السيولة المطلقة من خلال العلاقة النسبة التالية: (الزبيدي، 2011، صفحة 115)

$$\text{نسبة السيولة المطلقة} = \frac{\text{النقد + الاستثمارات المؤقتة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

المطلوبات المتداولة

2-نسبة النشاط

وهي النسب التي تبين كفاءة المشروع سواء في تحصيل الذمم المدنية او في استغلال موارد المشروع الاستغلال الأمثل (كامل، 2009، صفحة 88) وتهتم هذه النسبة في العموم بمدى فاعلية وكفاءة المنشأة محل الدراسة في استخدام الموارد المالية المتاحة لديها، ويعني مصطلح استخدام الموارد هنا بأوجه استثمارها، والتي غالبا ما تكون متمثلة في أصولها المتداولة والثابتة، وبالتالي تهدف هذه النسب الى قياس كفاءة وفاعلية الشركة في الاستثمار لأمثل لأصولها، كما تبين كفاءة الاداء والربحية للشركة في المدى الطويل، ويتم ذلك من خلال نسبة عناصر المؤسسة لرقم المبيعات، حيث تفترض هذه النسب وجود نوع من التوازن بين عناصر الاصول ورقم المبيعات، وبالتالي فهي تعطي المحلل صورة عن كفاءة الاداء وتتكون نسب النشاط من النسب التالي: (المبروك، أبوزيد، صفحة 149)

أ-معدل دوران المخزون

تبين هذه النسبة فعالية المؤسسة وقدرتها على بيع بضائعها، ويمكن للمحلل من خلالها الحكم على الادارات المسؤولة عن عمليات البيع وفعليات سياساتها. ويمكن قياس هذه النسبة من خلال الصيغة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

$$\text{ويكون متوسط المخزون} = \frac{\text{بضاعة اول المدة} + \text{بضاعة ثاني المدة}}{2}$$

وفي المؤسسات الصناعية يكون المخزون عبارة عن البضاعة الجاهزة وتحتسب هذه النسبة بعدد المرات، حيث ازدياد عدد المرات يعني نجاح المؤسسة في تصريف المخزون سينعكس بمعدلات عالية مما يعني ان زيادة عدد مرات الاستثمار والصفقات في المخزون سينعكس على فرص تحقيق الارباح. وانخفاض عدد مرات دوران المخزون يعني انخفاض فرص الاستثمار في المخزون، وبقاءه لفترات طويلة لدى المؤسسة، وهو ما يؤدي الى انخفاض فرص تحقيق الارباح وانخفاض مستوى المبيعات من جهة، بالإضافة الى ما قد تتحمله المؤسسة من تكاليف التخزين نتيجة الاحتفاظ لفترات اطول في المخزن من جهة اخرى، هذا بالإضافة الى الازدياد احتمالات تلف هذا المخزون وبالتالي الخسارة الفادحة للمؤسسة (خنفر، 2006، 2011، صفحة 155)

ب -معدل دوران المدينين:

ويمثل هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في تحصيل ديونها، حيث ان فترة الائتمان الممنوحة للعملاء ومعدل الدوران يتعلقان بالسيولة التي تتوفر للمؤسسة، وكلما ارتفع معدل الدوران، كان ذلك مؤشرا ايجابيا على كفاءة المؤسسة في استخدام موردها، ويدل على ان المؤسسة تقوم بتحصيل ديونها بالسرعة الممكنة وبكفاءة عالية. ويمكن حساب معدل دوران المدينين، وفق المعادلة التالية:

معدل دوران المدينين = صافي المبيعات الآجلة

متوسط رصيد المدينين

ويعكس هذا المعدل السرعة التي تتمكن فيها المؤسسة من تحصيل حساباتها المدينة، وهو يعبر أيضا عن مدى ملائمة حجم الاستثمار في الحسابات المدينة وبهذا فانه يلقي الضوء على مدى ملائمة سياسة الائتمان وسياسة التحصيل، فالسياسة المتساهلة في منح الائتمان وتحصيل الديون تؤدي الى انخفاض معدل الدوران والعكس صحيح (حسين، 2016، صفحة 124)

ت-معدل دوران الموجودات الثابتة

وتستعمل هذه النسبة كمقياس لمدى كفاءة المؤسسة في استخداماتها الثابتة لأجل تحقيق المبيعات، ويتأثر الرقم الظاهر للموجودات الثابتة في ميزانية المؤسسة بجموعه من العوامل منها:

* تكلفة الاصول الثابتة عند حيازتها

* طول فترة حيازتها

* سياسات الاستهلاك المتبعة من قبل المؤسسة

* كون الاصول مملوكة من قبل المؤسسة او مستأجرة.

وقد تؤدي العوامل المذكورة اعلاه الى اختلاف في معدلات الدوران بين المؤسسات تتطابق موجوداتها الثابتة من حيث القيمة، الامر الذي يستدعي اخذها في الحسبان من قبل المحلل وتعتبر هذه النسبة ذات دلالة جيدة، خاصة إذا ما طبقت على الشركات الكبيرة التي تشكل موجوداتها الثابتة الجزء الاساسي من اجمالي الاستثمارات الكلية لديها، وتحسب على النحو التالي: (مفلح، 2011، صفحة 318)

معدل دوران الموجودات الثابتة = صافي المبيعات

صافي الموجودات الثابت

ث-معدل فترة التخزين: (شعب، 2016، صفحة 216)

يوضح هذا المعدل الفترة التي يقضيها المخزون في المخازن قبل تصريفه ويعد طول هذه المدة امرا غير مرغوب فيه خاصة في المؤسسات التي تتعامل مع منتجات ذات تواريخ صلاحية او تتميز بالتطور التكنولوجي السريع حيث تفتقد قيمتها مع طول فترة التخزين، ورغم هذا يجب الحكم على فترة التخزين بناء على عوامل اخرى فقد تعد فترة التخزين معقولة بالرغم من الزيادة النسبية لها في حالة ارتفاع المبالغ فيه لتكاليف الطب والنقل وخلافه. وتحسب بالعلاقة التالية:

معدل فترة التخزين = 360 يوم

معدل دوران المخزون

ج- معدل دوران إجمالي الأصول:

توضح هذه العلاقة مدى نشاط الاصول وقدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام اجمالي اصول المؤسسة وهو حاصل قسمة صافي المبيعات على متوسط اجمالي الاصول المتداولة والثابتة، كلما زادت هذه النسبة كلما كان أفضل، ولكن يجب ان يراعي ان هذه النسبة تختلف من قطاع لآخر لان بعض الانشطة تحتاج الى اصول ثابتة كبيرة، بينما انشطة اخرى تحتاج اصول متداولة كبيرة تحسب من العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{متوسط إجمالي الاصول}}$$

$$\text{ج- معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}}$$

وهذا المعدل مؤشر جيد على مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات والمعدل المرتفع للنسبة مؤشر جيد على كفاءة المؤسسة. (مفلح، 2011، صفحة 325)

خ- متوسط فترة التحصيل:

ويقاس هذا المؤشر مدى كفاءة المؤسسة، اذ كلما انخفض متوسط التحصيل اعتبرا هذا مؤشرا إيجابيا، والعكس صحيح ويمكن حساب متوسط فترة التحصيل وفق المعادلة التالية: (نعيم، صفحة 125)

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{360}{\text{معدل دوران المدينين}}$$

د- معدل دوران صافي رأس المال العامل:

$$\text{معدل دوران صافي رأس المال العامل / مرة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي راس المال العامل}}$$

وتوضح هذه العلاقة إذا كانت المؤسسة متوسعة في نشاطها أو تحتفظ بأصول سائلة أكثر من حاجتها. وتتطلب دقة الحكم على هذه النسبة مقارنة مؤشرات المؤسسة موضع التحليل بمثلاتها من المؤسسات الأخرى. وبشكل عام، يعكس معدل الدوران المنخفض عدم كفاءة في حين يعكس معدل الدوران المرتفع كفاءة جيدة مع أخذ احتمالات التوسع بعين الاعتبار.

3-نسبة المديونية

وهي تلك النسب التي تقيس درجة مديونية المشروع وتستطيع من خلالها الجهات المستفيدة (المقرضين والمالكين) معرفة مصير مديونيتها وقدرة المشروع على تسديد الالتزامات المالية التي يتحملها تجاه الغير، وكذلك تبين هذه النسبة مدى مساهمة لأموال من مصادر خارج المشروع في تمويل استثمارات المشروع وتوضيح لنا العلاقة بين راس المال المشروع والالتزامات المترتبة عليه وتعرض في النهاية درجة الخطر المالي.

وبذلك فان نسب التحليل المالي التي تقيس المديونية تبين للدائنين درجة الامان التي تتمتع بها مديونيتهم وقدرة المشروع على الوفاء بهذه الديون ويمكن قياس نسب المديونية من المؤشرات التالي: (كامل، 2009، صفحة 98)

أ-نسبة القدرة الإجمالية على الوفاء:

تقيس هذه النسبة مقدار الاموال التي يلتزم بها المشروع تجاه الدائنين، وعلاقة هذه الالتزامات بالأموال التي يقدمها المالكون ويكون ذلك من خلال استخدام النسبة:

$$\text{القدرة الاجمالية على الوفاء} = \frac{\text{اجمالي الديون}}{\text{حق الملكية}}$$

ونعني بأجمالي الديون (الخصوم المتداولة + القروض متوسطة وطويلة الأجل)، أما حق الملكية فيشمل (رأس المال المدفوع الاحتياطات الرأسمالية والادارية + الارباح المحتجزة + علاوة الإصدار المخصصات) ويتم استبعاد العناصر التالية من حق الملكية وهي عناصر الاصول الغير الملموسة (شهرة المحل، براءة الاختراع وعلامات التجارية والاصول الاسمية والوهمية الاخرى).

وتقيس لنا هذه النسبة قدرة ومتانة المشروع على الوفاء بالتزاماته بعد مقارنة نتيجة النسبة مع المشاريع المماثلة، وتكون هذه النسبة للمشاريع التي تحقق تدفقات نقدية مستقرة أفضل من المشاريع التي لا تستطيع تنظيم تدفقاتها النقدية، ويفضل الدائنون والمستثمرون عادة ان يتمتع المشروع المدين بقيمة معتدلة من هذه النسبة لان انخفاضها يؤدي الى ارتفاع درجة الامان لدائنين ضد خطر الخسارة.

ب-نسبة اجمالي الديون طويلة الاجل الى رأس المال الدائم:

تقيس هذه النسبة مقدار مساهمة الديون طويلة الاجل في تمويل الاستثمارات طويلة الاجل للمشروع، ويمكن قياسها بقسمة اجمالي الديون طويلة الاجل الى رأس المال الدائم، والديون طويلة الاجل تشمل القروض المصرفية طويلة الاجل والسندات، اما رأس المال الدائم فهو عبارة عن (حق الملكية + القروض طويلة الاجل) ويمكن استخراج هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة الديون طويلة الاجل الى رأس المال الدائم} = \frac{\text{اجمالي الديون طويلة الاجل}}{\text{رأس المال الدائم}}$$

ت-نسبة الخصوم المتداولة الى حق الملكية:

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المشروع في تسديد الالتزامات الجارية بالاعتماد على اموال المساهمين، وبالتالي تبين لنا العلاقة بين حجم الاموال المقدمة من المالكين مقارنة بالأموال التي يحصل عليها المشروع من الالتزامات قصيرة الاجل، وان انخفاض هذه النسبة يعني ان مقدار الاموال التي يساهم بها اصحاب المشروع كافية وقدرة على الوفاء بالالتزامات الجارية. (كامل، 2009، الصفحات 99-100)

وحق الملكية يعد مصدر طويل الاجل لتمويل المشروع وبالتالي ان ارتفاع نسبة مساهمة المساهمين المالكين في تمويل أنشطة المشروع سوف يجعل المشروع يخفض من استخدام القروض قصيرة الاجل لتمويل الأنشطة المختلفة وتقاس هذه النسبة من خلال قسمة الخصوم المتداولة على حق الملكية كما يلي:

$$\text{نسبة الخصوم المتداولة الى حق الملكية} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{حق الملكية}}$$

ث-نسبة المديونية:

وهي تلك النسبة التي تقيس اجمالي الديون والالتزامات المترتبة على المشروع مقارنة بأجمالي الاصول، وتبين هذه النسبة مصادر التمويل الخارجية الممولة بالاقتراض (السندات + القروض المصرفية طويلة الاجل) الى اجمالي اصول الشركة وتعد هذه النسبة مؤشر مهم لأنها تحدد هامش الامان للمقرضين فهي تبين نسبة اعتماد مشروع الغير في تمويل اصوله وتعد من اهم النسب المالية المستخدمة في تقييم كفاءة سياسات التمويل التي تتبعها المؤسسة (سعيد، 2022، صفحة 24) وتستخرج نسبة المديونية كما يلي: (كامل، 2009، الصفحات 100-101)

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ج-نسبة الاصول المتداولة الى الاقتراض (المبروك، أبوزيد، صفحة 159)

تعبّر هذه النسبة عن العلاقة بين الاصول المتداولة وبين مجموع الالتزامات للشركة، وهي تعكس مدى قدرة الشركة على تحويل اصولها المتداولة الى نقدية في سداد القروض المستحقة عليها وكلما كانت الشركة على مقدرة أكبر في تحويل اصولها المتداولة الى النقدية، تكون في وضع مالي أفضل من غيرها. وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:

$$\text{نسبة الاصول المتداولة الى الاقتراض} = \frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{اجمالي القروض}}$$

4-نسبة الربحية (عبدالله، السنفي، 2013، الصفحات 181-182)

وهي مجموعة من النسب التي تقيس ربحية المنظمة وكفاءتها التشغيلية. والربحية هي المحصلة النهائية للسياسات والقرارات التي اتخذها المدير المالي والمعلومات المتحصلة من استخراج نسبة الربحية تعرفنا بالكيفية التي عملت بها المنظمة خلال السنة المنتهية، ونسبة الربحية، ويمكن تصنيفها الى مجموعتين فرعيتين هما:

المجموعة الاولى:

نسب ربحية المبيعات مثل نسبة هامش الربح الاجمالي ونسبة هامش الربح الصافي.

المجموعة الثانية:

هي نسبة ربحية الاستثمارات مثل نسبة العائد على الاستثمار ونسبة العائد على اجمالي الموجودات قبل الضرائب والفوائد وبعدها، ونسبة العائد على الحقوق الملكية، وفيما يلي توضيح نسب الربحية:

أ- نسبة هامش الربح الاجمالي:

وهذه النسبة تعبر عن مدى كفاءة المنظمة في تحقيق الأرباح الإجمالية من المبيعات، فاذا حققت نسبة عالية فان ذلك يعكس قدرتها على الإنتاج بتكلفة منخفضة نسبياً، والعكس من ذلك يعني انها تنتج بضاعة بتكلفة عالية او انها تباع منتجاتها بأسعار متدنية، الامر الذي يعني انها غير قادرة على ادارة مواردها المتاحة (المالية والمادية) بطريقة مثلى. ويتم احتساب هذه النسبة بقسمة الربح الاجمالي على المبيعات:

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \frac{\text{مجمّل الربح}}{\text{المبيعات}}$$

ب- نسبة هامش الربح الصافي (صافي الربح):

وهذه النسبة تقيس ربحية المؤسسة من جميع اعمالها العادية والعرضية وتعد زيادة هذه النسبة دليلاً على الأداء الجيد للمؤسسة (اليوسف، 2017، صفحة 78) والغرض منها تقييم العلاقات بين صافي الربح والمبيعات، وتعكس مدى كفاءة الإدارة على تصنيع وبيع المنتجات، ويتم احتساب هذه النسبة بقسمة الأرباح الصافية بعد الضرائب على المبيعات وتكون النسبة كما يلي (عبدالله، السنفي، 2013، صفحة 182)

$$\text{هامش الربح الصافي} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{المبيعات}}$$

وتوضح هذه النسبة المدى الذي يمكن ان يخفضه الربح المتولد قبل ان تتعرض المؤسسة لخسائر فعلية، أي قبل ان يتحول صافي الربح بعد الضريبة الى قيمة سالبة (إبراهيم، 1999، صفحة 107)، وتبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الاعمال على توليد هامش من النتيجة الصافية (سامي، 2012/2011، صفحة 107)

ت- نسبة العائد على الاستثمار:

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة الادارة في تشغيل الاصول، ويتم استخراجها بقسمة صافي الربح على اجمالي الأصول وتكون نسبة كالاتي:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ث- نسبة العائد على اجمالي الموجودات (قبل الضرائب والفوائد):

وهذه النسبة تقيس القوة الارادية الأساسية لعوائد الموجودات قبل تأثير دفع الضرائب والفوائد، ويتم استخراجها بقسمة الأرباح قبل خصم الضرائب وتكون النسبة فيمايلي (عبدالله، السنفي، 2013، الصفحات 183-184)

$$\text{نسبة العائد على اجمالي الموجودات} = \frac{\text{الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

ج-نسبة العائد على حقوق الملكية:

وتقيس هذه النسبة صافي الدخل الى اجمالي حقوق الملكية، أي العائد على استثمارات المساهمين في المؤسسة. ويمكن احتسابها بقسمة صافي الربح القابل للتوزيع (بعد الضرائب) على اجمالي حقوق الملكية وتكون النسبة كالآتي:

$$\text{نسبة العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة وواجه الاختلاف والتشابه

3-1-1-الدراسات السابقة:

3-1-1-بحري علي (2019) التحليل المالي كوسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات في المؤسسات دراسة عينية من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، هدفت هذه الدراسة الى معرفة استخدامات التحليل المالي في ترشيد القرارات في المؤسسة الاقتصادية باعتباره من الأساليب العلمية التي يكثر استخدامه في الإدارة المالية لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة من جميع جوانبها، من خلال مختلف أدوات التحليل المالي التقليدية والحديثة يمكن اتخاذ القرارات عبر مراحل التخطيط المالي والتنظيم واتخاذ قرارات الاستثمار وتوزيع الأرباح.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لغرض اجراء الدراسة الميدانية حيث تم تطوير إدارة الاستبيان وتوزيعها على عينة مكونة من 35 مؤسسة اقتصادية بالمنطقة الصناعية برج بوعرييج مع استخدام برنامج SPSS، توصلت الدراسة التطبيقية الى اثبات صحة الفرضيات المقترحة إذا ان التحليل المالي يسهم بشكل فعال في اتخاذ قرارات المؤسسات الاقتصادية وتوجيه متخذي القرار صوب القرار المناسب.

3-1-2-دراسة شباح نعيمة (2008) دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الجزائرية مذكرة

ماجستير

فقد هدفت الدراسة الى التعرف على اهم المعايير والمؤشرات المعتمدة في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، ولقد توصلت هذه الدراسة الى ان المؤسسة حققت خلال السنوات الثلاث راس مال عامل موجب، فالمؤسسة تمول جزء من أصولها المتداولة بأموال دائمة فهي تحقق هامش امان.

3-1-3-دراسة اليمين سعادة(2009) استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد

قرارتها، مذكرة ماجستير

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل قصد تقييم أداء المؤسسة، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وقد لخصت الدراسة الى النتائج التالية: تحقيق المؤسسة للتوازن المالي خلال فترة دراستها، وهذا ما يعني ان المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق مواردها الثابتة، كذلك قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها من خلال ما تملكه من أموال.

3-1-4-سمروود زبيدة، سحنون جمال الدين(2020) دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق

مؤشرات التوازن المالي، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية للفترة 2017-2018، مجلة الريادة

الاقتصاديات الاعمال، المجلد 06، العدد 03، جانفي 2020.

هدفت هذه الدراسة الى معرفة مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم الأداء المالي حيث تم التطرق الى الجوانب

النظرية المتعلقة بالتحليل المالي وتقييم الأداء المالي ومؤشراته اما في الجانب التطبيقي تم دراسة حالة الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة انجاز الاستثمارات في السكك الحديدية " روية"، بحيث توصلت الدراسة الى ان التحليل المالي يقوم على فحص وتحليل القوائم المالية للمؤسسة لفترات ماضية بهدف معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة

3-1-5-رحيمة العيفة، نعيمة زعرور(2022) استخدام التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية، دراسة حالة

مؤسسة التسيير السياحي بسكرة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 16، العدد 02، السنة 2022

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على كيفية استخدام التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية باستخدام التحليل المالي ومؤشرات التوازن بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات حيث تم تطرق الى الجوانب النظرية متعلقة بالتحليل المالي ام الجانب التطبيقي فتم اختيار مؤسسة التسيير السياحي بسكرة كعينة لدراسة، بحيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومن أبرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي انها تحقق توازن مالي طويل لأجل، مع وجود فائض يسمح لها بتمويل دورات لاستغلال المقبلة.

3-1-6-بن مالك عمار2011 المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، دراسة حالة شركة

الاسمنت السعودية وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي

هدفت هذه الدراسة تحليل أثر تطبيق المنهج الحديث في دراسة وتحليل القوائم المالية للشركات بالإضافة الى التقييم العادل لأسهمها واهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة لا يمكن الاستغناء عن المنهج الحديث للتحليل المالي لأساسي كونه يعتبر كمرآة عاكسة لنشاط الشركات.

3-2- أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة

الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
بحري علي	تشابه مع دراستنا بتناولها المفاهيم الأساسية للتحليل المالي	تختلف مع دراستنا في تناولها لتحليل المالي كوسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات
دراسة شباح نعيمة	تشابه مع دراستنا في تناولها المفاهيم الأساسية للتحليل المالي وتقييم الأداء المالي.	تختلف مع دراستنا في تناولها دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي
دراسة اليمين سعادة	تشابه مع دراستنا بتناولها المفاهيم الأساسية للتحليل المالي وادواته.	تختلف مع دراستنا في تناولها استخدام التحليل المالي في ترشيد قرارات المؤسسة
سمرود زبيدة سحنون جمال الدين	تشابه مع دراستنا في تناولها المفاهيم الأساسية للتحليل المالي وتقييم الأداء المالي.	مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم الأداء المالي
رحيمة العيفة نعيمة زعرور	تشابه مع دراستنا في تناول المفاهيم الأساسية للتحليل المالي ومؤشرات التوازن	استخدام التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية
بن مالك عمار	تشابه مع دراستنا في تناولها الإطار المفاهيمي للتحليل المالي	تختلف عن دراستنا في تناول تقييم أداء الشركات ودراسة الفشل المالي في إطار التحليل الاساسي

خلاصة الفصل الاول

ازدادت الأهمية بموضوع التحليل المالي منذ نهاية القرن 19، وبالتحديد في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي أين شهدت تلك الفترة انهيار الكثير من المؤسسات مما أدى بالضرورة الى دراسة القوائم المالية للمؤسسات بشكل علمي بغرض التعرف على الأداء الحقيقي لهذه المؤسسات والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي.

ويعتبر التحليل المالي وسيلة لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة ويساهم التحليل المالي في تفسير مجريات الاحداث التي تلم بأنشطة المؤسسة كي يتم بناءا عليها صياغة توصيات لمستخدمي المعلومات لاتخاذ قرارات رشيدة تتعلق بالمؤسسة والتنبؤ باتجاهاتها المستقبلية، وهناك العديد من الأدوات المستخدمة في عملية التحليل المالي ومن بين أهم هذه الأدوات النسب والمؤشرات المالية، والتي تبين العلاقة بين الأصول والخصوم في المؤسسة لبيان المركز المالي والوضعية المالية لها ومقارنة هذه النسب مع المعايير الموضوعية للحكم على مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها ومعرفة درجة سيولتها.

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي

تمهيد

بعد تطرقنا في الفصل الأول اي القسم النظري الذي تناولنا فيه تقديم عام حول التحليل المالي وتعرفنا على مؤشرات التوازن المالي و مختلف النسب المالية، نجد من الضروري أن نقوم بدراسة ميدانية لقياس وتقييم الأداء المالي بالمركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة (المؤسسة مطاحن الحضنة سابقا)، والذي سنتطرق فيه إلى تقديم المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة (مطاحن الحضنة بالمسيلة) وذلك من خلال التعريف بالمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة والتابع إلى الشركة الفرعية حبوب قسنطينة وإبراز مهام مصالحها وهيكلها التنظيمي وتقييم الأداء المالي بمؤشرات التوازن والنسب المالية.

المبحث الأول: التعريف بميدان التربص

بعد أن تحصلت الجزائر على استقلالها بدأت في تأميم المؤسسات، ففي سنة 1965 وبالضبط في 25 مارس تم تأميم جميع القطاعات الخاصة بالطحن، وأصبحت تسمى المؤسسة الوطنية للدقيق والطحن غير أن دورها آنذاك كان مقتصرًا على صلاحيات الإدارة العامة الذي عهدته، كذلك وضع خطة لتحديد المصانع الضرورية ووضع وحدات أخرى في بعض المناطق ففي سنة 1982 قامت المؤسسة الوطنية للدقيق والطحن بإنشاء خمس مؤسسات مماثلة للصناعة الغذائية من الحبوب ومشتقاتها عبر الوطن وتدرج تحت هذه المؤسسات عدة مركبات صناعية وتجارية. ويكمن النشاط الأساسي للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة في تحويل الحبوب (القمح الصلب واللين) وإنتاج وتسويق المواد المشتقة (السميد والدقيق وعجائن غذائية والكسكس).

1-1-1 بطاقة فنية حول المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة

يعتبر المركب الصناعي التجاري بالمسيلة أحد فروع شركة حبوب قسنطينة، ويكمن النشاط الأساسي للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة في تحويل الحبوب (القمح الصلب واللين) وإنتاج وتسويق المواد المشتقة (السميد والدقيق وعجائن غذائية والكسكس).

1-1-1-1 نشأة المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة:

يقع المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة التابع للشركة الفرعية حبوب قسنطينة، على بعد 02 كلم من وسط المدينة على جهة الجانب الشرقي على طريق الرابط بين ولايتي برج بوعرييج والمسيلة، بدأ بناؤه سنة 1980 حيث تم تشغيله لأول مرة سنة 1982. وقد عرف المركب التجاري الصناعي الحضنة بالمسيلة عدة تغييرات في اسمه التجاري حيث كان يطلق عليه وحدة انتاجية تابعة لرياض سطيف سابقا، ثم مؤسسة مطاحن الحضنة شركة ذات أسهم تابعة لمجمع رياض سطيف، حيث حولت وحدة الرياض بالمسيلة إلى شركة في شكل مساهمة مطاحن الحضنة وهذا في 02 أكتوبر 1997 على مساحة 30755م² منها 12555م² مغطاة. أسست الشركة التابعة "مطاحن الحضنة في 01.10.1997 (مستخلص محضر مجلس الإدارة رقم 06، جلسة يوم 07.09.1997، تحولت إلى شركة تابعة، شركة مساهمة بتاريخ 01.10.1997 بمبلغ رأس المال الاجتماعي 60.000.000 دج ابتداء من 01.10.1997، تم رفعه في 30.04.1998 إلى 479.000.000 دج وفي 2007 بلغ 1.449.460.000 دج

سنة 2016 أجري تقسيم جديد في الهيكل التنظيمي للمؤسسة الأم، واصبحت شركة مطاحن الحضنة بالمسيلة تابعة للشركة الفرعية حبوب قسنطينة.

1-1-2-1 الوحدات الانتاجية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة

✓ يتكون من مطحنة واحدة حيث تم إنجازها من طرف الشركة التركية من نوع «MOLINO» "مولينو" وتاريخ بداية استغلالها سنة 2015 وتبلغ طاقتها الإنتاجية 3000 قنطار يوميا بتكلفة إنجاز إجمالية قدرها 220.915.480.55 وارتفعت القدرة الإنتاجية ب: 242.202.253.51 دج.

✓ يتكون من مسمدة جديدة وقد تم إنجازها من طرف الشركة الإيطالية من نوع "Golfito" «قول فيطو» وتاريخ بداية استغلالها سنة 1993 وتبلغ طاقتها الإنتاجية 4000 قنطار يوميا بتكلفة إنجاز إجمالية قدرها 563.986.101.84 دج

1-1-3- قدرات الشركة:

البطاقة الفنية للشركة التابعة:

- قدرة الطحن: 4.000 قنطار/يووميا من القمح الصلب
1.500/يووميا من القمح اللين.

- قدرة الإنتاج: 2.560 قنطار/يووميا من السميد (سميد ممتاز ب: 64% نسبة الاستخلاص)
1.110 قنطار/يووميا من الدقيق (دقيق خبز ب: 74% نسبة استخلاص).

- قدرة تخزين: 125.000 قنطار (قمح صلب 62.500 قنطار- قمح لين 62.500 قنطار).
- طاقة الحمولة للمواد الأولية، حيث أن عدد الوحدات 19 وحدة والحمولة المقيدة 330 طن.

- أما المنتجات بمختلف أنواعها حسب إحصائيات سنة 2009 فهي كالاتي: السميد 199.283 قنطار، الدقيق 209.629 قنطار، بقايا الطحن 189.004 قنطار، العجائن الغذائية 531 قنطار.

رقم الأعمال المنجز خلال سنة 2017 = 2.938.000.000.58 دج

1-1-4- وظائف الشركة:

*الوظيفة الإدارية: وهي وظيفة غير منتجة ولكنها ضرورية ولها من الأدوار ما يلي:

- ضمان التسيير الإداري (سير الملفات، الاتصالات التوجيهية..... إلخ)
- ضمان التسيير المالي والمحاسبي (المالية، التسجيلات، التقييم..... إلخ) - ضمان النشاط المصالح التقنية والإنتاجية (الدراسات، التموين، صيانة التجهيزات، الإنتاج تسيير الملفات التقنية..... إلخ)

*الوظيفة الإنتاجية تتمثل في الأدوار التالية:

- تسجيل طلبات الزبائن وتحقيقها.

- بيع المنتجات التامة المتمثلة في السميد والفريضة والمنتجات الثانوية المتمثلة في النخالة والكسكسي..... إلخ.

1-2- أهداف المؤسسة وآفاقها المستقبلية

- تنشط المؤسسة مطاحن الحضنة في بيئة تسودها منافسة قوية وشديدة من بين 24 منافس لها داخل تراب الولاية
- ولهذا فإن المؤسسة مطاحن الحضنة تسعى إلى تحقيق أهداف وآفاق مستقبلية أهمها:
- تعظيم الربح الناتج عن الفرق بين سعر البيع والتكلفة النهائية.
- زيادة الإنتاجية عن طريق الاستعمال الأمثل لوسائل الإنتاج وتحسين نوعيته.
- محاولة تقديم سلع ذات جودة عالية.

- التسيير الأحسن للموارد البشرية في المؤسسة.
- تمويل السوق المحلية بالمنتجات الوطنية.
- سد حاجيات المستهلك بمادتي السميد والفرنية.
- المساهمة في بناء وتطوير الاقتصاد الوطني.
- خلق جو تنافسي على مستوى الوحدة.
- الطموح إلى خلق جو تنافسي خارجي لزيادة كمية الإنتاج وتسويقه.
- محاولة كسب رضا الزبائن والحصول على ولائهم بأقل تكلفة وبجودة عالية.
- محاولة القضاء على المشاكل السائدة داخل المؤسسة مثلاً: مشاكل الإنتاج، التوزيع والاتصال... الخ.
- الحصول على أفضل نقاط بيع داخل الولاية وخارجها.

1-3-1- الهيكل التنظيمي لوحدة مطاحن الحضنة:

إن الهيكل التنظيمي للوحدة ما هو إلا وسيلة للإعلام يمكننا من خلاله معرفة تقسيم العمل والتركييب السلمي الإداري من حيث تباين دوائر ومصالح وفروع الشركة وسنعرض أهم دوائر هذه الشركة وخصائصها والجدير بالذكر أن الهيكل التنظيمي للمؤسسة عرف بعض التغيرات وهذا أهم ما جاء فيه:

1-3-1-1- رئيس المدير العام:

مكلف بإدارة جميع شؤون الوحدة والتنسيق بين مختلف المصالح المتواجدة بالوحدة وكذلك التنسيق بين الوحدة ومثيلاتها من نفس القطاع والاتصال بجميع السلطات المعنية بنشاط الوحدة ولهذا توكل له عدة مهام أهمها:

- الاتصال بكل السلطات المعنية بنشاط المؤسسة.
- يعتبر الواجهة الأولى للوحدة.
- التنسيق بين الوحدة ومثيلها من نفس القطاع.
- يقوم بالربط بين جميع الدوائر.
- يقوم بإعلام الرئيس المدير العام بمركب الصناعي التجاري الحضنة بالحالة اليومية للمؤسسة.

وتنقسم المصالح التي تعمل مباشرة مع المدير العام إلى قسمين هما:

قسم مهمته التنظيم والتسيير الداخلي " الهيكلي " للوحدة وتوزع مهامه إلى النواحي التالية:

1-3-1-1-1- قسم التنظيم والتسيير الداخلي - الهيكلي - للوحدة:

- **الأمانة العامة:** تابعة للمديرية العامة ومكلف بتسجيل البريد الصادر والوارد وطبع المراسلات الصادرة عن المديرية
- **مصلحة النوعية:** مكلف بنوعية الإنتاج وفقاً للمعايير المحددة سواء كانت هذه المعايير قانونية متمثلة في الكمية، تغليف أو معايير إنتاجية متمثلة في الجودة ومقدار المنافسة.
- **المحاسب:** يقوم بمساعدة المدير العام في الحسابات التي يقوم بها.

- **المستشار القانوني:** يقوم المدير العام باستشارته أو بمناقشته في القرارات التي سوف تصدرها المؤسسة وذلك لتفادي الوقوع في خطأ قانوني وهو المحامي لدى الشركة والمكلف بالمنازعات التي تدخل فيها الشركة سواء كانت بين الشركة ومورديها أو زبائنها أو داخل الوحدة.

- **مكتب مساعد الأمن والوقاية:** ومهمته حماية الشركة داخلياً وكذا الوقاية خاصة من ناحية الحرائق، السرقة وحركة مختلف وسائل النقل في الوحدة وحمايتها من مختلف الأخطار.

2- قسم الإشراف على العمال والتسيير الإداري والمالي والمبيعات:

وينقسم هذا القسم إلى ثلاث مديريات أساسية هي:

1-2 مديرية الاستغلال: وتنقسم بدورها إلى أربعة مصالح هي:

1-1-2 مصلحة التموين: ومن مهامها ما يلي:

- شراء الحبوب والمواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج.

- تزويد مختلف المصالح والمديريات بالتجهيزات الخاصة بالتنظيم والإنتاج.

2-1-2 مصلحة الإنتاج: مهمتها خاصة بالعملية الإنتاجية الكاملة أي من دخول المادة الأولية إلى خروجها

كمادة مصنعة مروراً بكل دورات العملية الإنتاجية وتتم برسم وتنظيم مخطط الإنتاج وعمليات تنفيذه في ورشات الإنتاج والعمل على احترام كل مراحل الإنتاج وطرق تنفيذها محددة علمياً وتنقسم هذه المصلحة إلى مصنعين هما:

أ- **مصنع التحويل رقم (1):** يضم آلات تحويل القمح الصلب إلى سميد بطاقة إنتاجية قدرها 5000 قنطار خلال 24 ساعة.

ب- **مصنع التحويل رقم (2):** يضم آلات تحويل القمح الصلب واللين إلى دقيق وفرينة على الترتيب بطاقة إنتاجية 1500 قنطار من القمح الصلب و1500 قنطار من القمح اللين خلال 24 ساعة.

كما أن هذه المصلحة تنفرع إلى ثلاث فروع:

- فرع محاسبة المواد.

- فرع الطحن والإنتاج.

- فرع الشحن والتوظيف.

ويوجد تحت تصرف هذه المصلحة مخبر يعمل على متابعة النوعية المنتجة وكذا متابعة الوزن تبعاً للقانون كما تعمل على استمرارية الإنتاج وذلك بتخصيص أفواج عمل تعمل بالتناوب طيلة 24 ساعة ولهذا تعتبر من أهم المصالح.

2-1-3 مصلحة الصيانة: ويشغلها رئيس المصلحة ومهمته إصلاح العطب الخاص بالآلات الإنتاجية وتشغيل هذه

الأجهزة 24 سا / 24 سا وتنفرع هذه المصلحة إلى:

فرع الإلكترونيك والكهرباء: ومهمته صيانة التجهيزات الكهربائية كالثلاجات والمكيفات.

فرع الميكانيك العام: وهو فرع خاص بصيانة الآلات الطاحن والشاحنات.

مصلحة تسيير المخزونات: تتكفل بتخزين المواد الأولية والمنتجات ودورها الرئيسي هو تسجيل حركة المخزون والقيام بعمليات الجرد الشهرية والسنوية، وتتفرع إلى ثلاث فروع متمثلة في:

- فرع استقبال وتخزين الحبوب.

- فرع تسيير مخزون الأكياس.

- فرع تسيير قطع غيار والتجهيزات.

2-2 مديرية التسويق: وهي مديرية حديثة النشأة بعدما كانت مصلحة تابعة لمديرية الاستغلال وتشرف هذه المديرية على توزيع جميع المواد المنتجة عبر المراكز الموجودة تحت تصرفها (المسيلة، بوسعادة، عين الملح) كما لها نقاط بيع محلية.

2-3 مديرية الإدارة والمالية: وتنقسم إلى ثلاث مصالح وهي:

2-3-1 مصلحة المحاسبة والمالية: تعتبر من أهم النشاطات حيث أن لها علاقة مع جميع المصالح الأخرى ويقع على عاتقها تسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع الوحدات وتتفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع المالية والصندوق.

- فرع المحاسبة العامة.

- فرع محاسبا المبيعات.

- فرع المحاسبات.

2-3-2 مصلحة الموارد البشرية:

لها علاقة مباشرة مع العمال حيث تهتم بالشؤون الإدارية للعمال وكيفية تنظيم الموارد البشرية داخل الوحدة بكيفية تتماشى مع متطلبات العمل من أجل تكييف الوسط العمالي وذلك لإعطاء أكبر كفاءة، وتتفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع تسيير المستخدمين.

- فرع الخدمات الاجتماعية.

2-3-3 مصلحة الوسائل العامة: ومن مهامها:

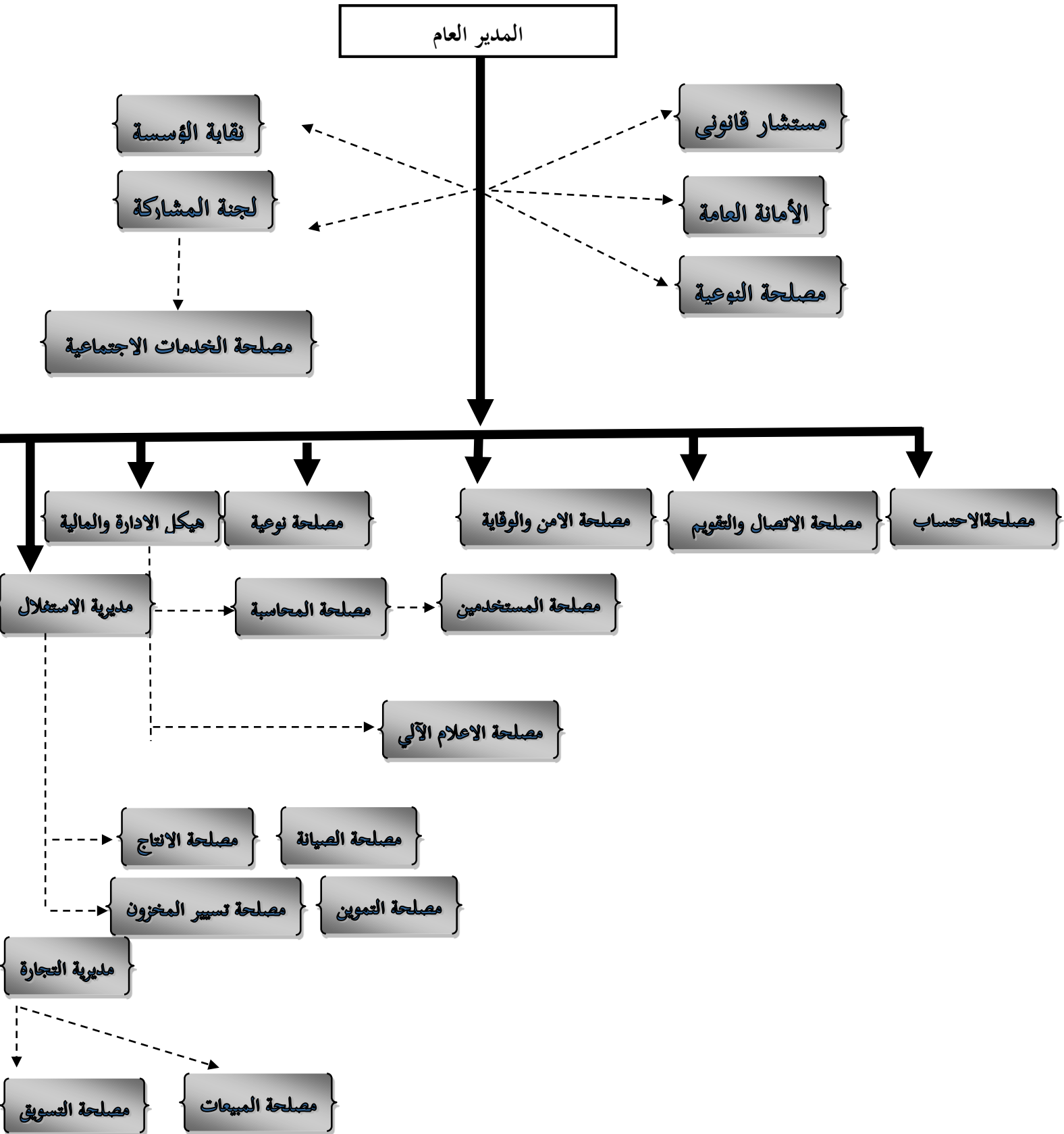
متابعة جميع الأشغال والترميمات التابعة للوحدة.

المتابعة الميدانية للاستثمارات.

مكتب الإعلام الآلي: ويعمل هذا المكتب بكل ما يتعلق بوسائل الإعلام الآلي ومتطلباته.

والشكل التالي يوضح هذه المديريات بمختلف مصالحها.

الشكل رقم (5) مخطط الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي التجاري الحضنة



المبحث الثاني: قياس وتقييم الأداء المالي لمركب الصناعي التجاري الحصنة بالمسيلة

(مطاحن الحصنة) للفترة 2020-2021

سنقوم في هذا المبحث بدراسة وتحليل الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن الحصنة باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، وقبل التطرق لمؤشرات التوازن المالي والنسب المالية سنقوم بعرض القوائم المالية للمؤسسة والمتمثلة في الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج لفترة (2020-2021)

2-1- عرض القوائم المالية لمركب الصناعي التجاري الحصنة بالمسيلة

ان عرض القوائم المالية هو الذي يعطينا ويوضح لنا صورة المؤسسة، والتي من خلالها يتم التعرف على أداء المؤسسة وعليه يتم عرض القوائم المالية للمؤسسة للفترة 2020-2021

2-1-1- عرض الميزانية للمركب الصناعي التجاري الحصنة بالمسيلة

سنقوم بعرض الميزانية المحاسبية للمركب الصناعي التجاري بشقيها الأصول والخصوم خلال الفترة (2020-2021)

* جانب الأصول للميزانية المحاسبية للمركب الصناعي لفترة (2020-2021)

سنقوم بتناول جانب الأصول من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 01): الميزانية المحاسبية للمركب جانب الأصول لفترة (2020-2021)

2020	2021			الأصول
	الصافي	الاهتلاكات والمؤنات	المبالغ الاجمالية	
52.000,00	98.000,00	137.653,49	2.356.53,49	التشبيات المعنوية
1.755.888.543,11	1.679.611.286,30	945.056.355,79	3.624.667.642,09	التشبيات العينية
2.558.981.53,36	2.558.981.53,36		2.558.981.53,36	الأراضي
8.268.001.59,94	8.021.959.77,01	661.955.052,50	1.464.252.029,51	المباني
132.603.618,80	92.771.865,30		92.771.865,30	تشبيات عينية أخرى
540.586.611,01	528.745.290,63	283101303.29	1.811.846.593,92	الممتلكات والمعدات الأخرى
				التشبيات جاري انجازها
				تشبيات مالية اخرى
				استثمارات أخرى وذمم مدينة
				الأوراق المالية الثابتة الأخرى
18.800.00	18.800.00		18.800.00	القروض والأصول المالية غير متداولة الأخرى
16.094.490,24	20.221.578,08		20.221.578,08	الضرائب المؤجلة على الاصول
1.772.053.833,35	1.699.949.664,38	945.194.009,28	3.645.143.673,66	اجمالي الاصول الثابتة
				الأصول المتداولة
139.441.820,68	150.425.036,64	2.674.952,89	153.099.989,53	قيم الاستغلال
20.831.159,22	29.082.998,55		29.082.998,55	مخزون المواد الخام واللوازم
13.289.038,29	16.962.597,87		16.962.597,87	المنتجات النهائية
105.321.623,17	104.379.440,22	2.674.952,89	107.054.393,11	مخزونات اخرى
				ديون واستخدامات مماثلة
66.518.895,67	25.577.991,66	323.274.369,37	348.852.361.03	العملاء
				المجموعات والمشاركين
506.527,63	591.514,66		591.514,66	الضرائب وما يماثلها
15.514.494,95	44.747.426,35	500.306,09	45.247.732,44	المدينون الآخرون
				ديون أخرى واستخدامات مماثلة
				الموجودات ومشابها
				التوظيفات وأصول المالية الجارية الأخرى
1.108.406.978,54	943.756.758,90		943.756.758,90	الخزينة
1.330.388.717,47	1.165.098.728,21	326.449.628,35	1.491.548.356,56	مجموع الأصول المتداولة
3.102.442.550,82	2.865.048.392,59	2.271.643.637,63	5.136.692.030,22	مجموع الاصول

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المركب الصناعي التجاري

التحليل

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان أصول المؤسسة في الانخفاض خلال فترة الدراسة، وعند تفصيلنا في تركيبة الأصول نجد ان في سنة 2021 انخفض مجموع أصولها بنسبة 8% وهذا راجع الى:

انخفاض في الأصول الثابتة: خلال سنوات الدراسة (2020-2021) قدر الانخفاض سنة 2021 بـ 4% وهذا راجع الى انخفاض في قيمة التثبيتات العينية بنسبة 5% ولانخفاض في التثبيتات يعني تنازل من اجل خلق مصادر للتمويل والتنازل عن تثبيبات التي لا تؤثر على نشاط المؤسسة والمباني بنسبة 3%، التثبيتات العينية الأخرى بنسبة 43% وانخفاض في قيمة الممتلكات والمعدات الأخرى 22%

مجموع الأصول المتداولة: خلال سنوات الدراسة (2020-2021) قدر الانخفاض سنة 2021 بنسبة 12% وهذا الانخفاض راجع الى:

- مخزونات أخرى: انخفضت قيمتها في سنة 2021 بنسبة 1% وهذا يعني ان المؤسسة قامت بتصريف مخزونات الأخرى بتسريع وتيرة دوران مخزونات الأخرى.

- الخزينة: انخفضت قيمة الخزينة في سنة 2021 بنسبة 15% وسبب انخفاض الخزينة في سنة 2021 هو استغلال جزء من السيولة.

*جانب الخصوم للميزانية المحاسبية للمركب الصناعي لفترة (2020-2021)

جدول رقم (02) الميزانية المحاسبية للمركب جانب الخصوم لفترة (2020-2021)

2020	2021	الخصوم
-	-	رؤوس أموال خاصة
-	-	راس المال المصدر
-	-	التخصيص النهائي للدولة في الأموال الخاصة
-	-	مساهمات أخرى
-	-	مكافأة الاندماج
-	-	الأقساط والاحتياطات-الاحتياطات الموحدة(1)
-	-	إعادة التقييم
-	-	فرق التكافؤ
356.201.443,13	279.626.113,38	النتيجة الصافية-النتيجة الصافية حصة المجمع(1)
-	-	حقوق الملكية الأخرى-الأرباح المحتجزة
-	-	حصة الشركة الموحدة(1)
-	-	حصة حقوق الملكية(1)
2.251.903.643,85	2.115.234.948,98	روابط بين الوحدات
2.608.105.086,98	2.394.861.062,36	المجموع الأول
-	-	المطلوبات غير المتداولة
-	-	الافتراضات والديون المالية
15.800.369,46	19.368.613,69	الضرائب المؤجلة على الخصوم
-	-	الديون الأخرى غير المتداولة
74.646.002,73	96.189.899,48	المخصصات والائرادات المعترف بها قبل
74.646.002,73	96.189.899,48	معاشات وسندات
-	-	احكام اخرى
90.446.372,19	115.558.513,17	المجموع الثاني
-	-	المطلوبات المتداولة
73.933.918,84	24.360.722,74	حسابات قابلة للدفع
-	-	عمليات المجموعة
366.892,00	631.592,00	الضرائب
329.590.280,81	329.636.502,32	ديون أخرى
-	-	خزينة سالبة
403.891.091,65	354.628.817,06	المجموع الثالث
3.102.442.550,82	2.865.048.392,59	اجمالي العباء العام 3+2+1

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المركب الصناعي التجاري

التحليل:

نلاحظ ان الخصوم المركب الصناعي التجاري في انخفضت خلال فترة الدراسة (2020-2021) بنسبة

8 % وهذا لانخفاض راجع الى انخفاض في:

الأموال الخاصة: حيث انخفضت سنة 2021 بنسبة 8 % وهذا راجع الى انخفاض في النتيجة الصافية

الخصوم غير جارية: حيث ارتفعت سنة 2021 بنسبة 28 % وهذا الارتفاع راجع الى ارتفاع قيمة الضرائب المؤجلة

على الخصوم وارتفاع المخصصات والايرادات والمعاشات والسندات

الخصوم الجارية: حيث انخفضت بنسبة 12 % وهذا الانخفاض راجع الى انخفاض حسابات قابلة لدفع وارتفاع قيمة

الضرائب سنة 2021 بنسبة 72 % وارتفاع ديون الأخرى بنسبة ضئيلة 0.01 %

2-1-2- عرض جدول حسابات النتائج للمركب الصناعي لفترة (2020-2021)

جدول رقم (03) جدول حسابات النتائج للمركب للفترة (2020-2021)

2020	2021	
3.253.289.448,16	3.062.987.389,73	رقم الاعمال
5.798.372,58	24.623.147,82	بيع بضائع
3.224.482.751,59	3.005.945.771,91	مبيعات البضائع الجاهزة
21.285.800,00	32.332.700,00	مبيعات المنتجات داخل المجموعة
1.057.524,79	85.770,00	تقديم الخدمات
664.999,20	-	مبيعات أخرى
-9.908.255,68	2.517.478,00	التغير في قوائم جرد المنتجات النهائية
-	-	انتاج مثبت
-	2.018.450,31	اعانات الاستغلال
92.549.338,70	86.826.125,87	التحويل بين الوحدات
3.335.930.531,18	3.154.349.443,91	انتاج السنة المالية (1)
-2.590.916.654,95	-2.385.275.400,02	المشتريات المستهلكة
-69.326.448,73	-83.380.482,92	الخدمات الخارجية واستهلاكات الأخرى
-2.660.243.103,68	-2.468.655.882,94	الاستهلاكات السنة المالية (2)
675.687.427,50	685.693.560,97	القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
-250.455.228,55	-240.062.050,84	أعباء المستخدمين
-5.532.370,54	-55.359.258,78	الضرائب والرسوم والمدفوعات الأخرى
419.699.828,41	390.272.251,35	الفائض الإجمالي للاستغلال
4.239.010,84	3.791.249,61	الإيرادات العملية الأخرى
-529.000,31	-17.829.634,87	الأعباء العملية الأخرى

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي

-69.910.219,27	-84.707.801,87	المخصصات الاهتلاكات
-5.718.102,01	-21.543.896,75	المخصصات المؤونات
10.372.176,96	9.085.102,30	عكس خسائر انخفاض القيمة والمخصصات
358.153.694,62	279.067.269,77	النتيجة العملياتية(5)
344.937,25	-	الايادات المالية
-	-	اعباء المالية
344.937,25	-	النتيجة المالية(6)
358.498.631,87	279.067.269,77	النتيجة العادية قبل الضريبة(5+6)
-	-	مشاركة الموظف في النتيجة
-	-	الضرائب المستحقة على النتائج العادية
-2.297.188,74	558.843,61	الضريبة المؤجلة (المتغيرات) على النتائج العادية
3.350.886.656,23	3.167.225.795,82	مجموع الايرادات من الأنشطة العادية
-2.994.685.213,10	-2.887.599.682,44	مجموع اعباء الأنشطة العادية
356.201.443,13	279.626.113,38	النتيجة الصافية للأنشطة العادية (8)
-	-	العناصر غير العادية - الايرادات
-	-	العناصر غير العادية - الاعباء
-	-	النتيجة الغير العادية(9)
356.201.443,13	279.626.113,38	النتيجة الصافية للسنة المالية(10)

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المركب الصناعي التجاري

التحليل:

نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج ان النتيجة الصافية للأنشطة العادية هي نفسها النتيجة الصافية لسنة المالية وهذا راجع لغياب النتيجة غير العادية لان هذه الأخيرة تؤثر في النتيجة الصافية بالزيادة (+) او النقصان (-) *مؤشرات تطور نشاط المؤسسة:

- نسبة تغير في رقم الاعمال = $\frac{\text{رقم الاعمال للسنة } n - \text{رقم الاعمال للسنة } n-1}{\text{رقم الاعمال للسنة } n-1}$

$$\text{نسبة تغير في رقم الاعمال} = \frac{3.253.289.448,16 - 3.062.987.389,73}{3.253.289.448,16} = 5.84\%$$

- نسبة تغير القيمة المضافة = $\frac{\text{القيمة المضافة للسنة } n - \text{القيمة المضافة للسنة } n-1}{\text{القيمة المضافة للسنة } n-1}$

$$\frac{675.687.427,50 - 685.693.560,97}{675.687.427,50} = \text{نسبة تغير القيمة المضافة}$$

$$= 1.48\%$$

$$\bullet \text{ نسبة تغير الإنتاج} = \frac{\text{إنتاج السنة } n - \text{إنتاج السنة } n-1}{\text{إنتاج السنة } n-1}$$

$$\frac{3.335.930.531,18 - 3.154.349.443,91}{3.335.930.531,18} = \text{نسبة تغير الإنتاج}$$

$$= -5.44\%$$

$$\bullet \text{ نسبة النتيجة الصافية} = \frac{\text{النتيجة الصافية } n - \text{النتيجة الصافية } n-1}{\text{النتيجة الصافية } n-1}$$

$$\frac{279.626.113,38 - 356.201.443,13}{279.626.113,38} = \text{نسبة النتيجة الصافية}$$

$$= -27.38\%$$

تحليل النتائج

نسبة تغير في رقم الاعمال: في سنة 2020 كان الاستهلاك كبير في حين 2021 قل بعد انفراجه اقتصادية بعد جائحة كورونا ظهور مصانع منافسة أدت الى نقص رقم الاعمال.

نسبة تغير القيمة المضافة: اما القيمة المضافة تتكون من الاستهلاكات وكما نلاحظ قلت خلال سنة 2020 مقارنة ب 2021 مما أثر على القيمة المضافة بالزيادة.

نسبة تغير الإنتاج: هناك منتوجات أخرى كانت موجودة في 2020 واختفت في 2021 وكانت هناك تدعيمات المقدمة من طرف الدولة للتشجيع للخروج من ازمة كورونا وفي 2020 كانت الخدمات المقدمة كبيرة بالنظر لسنة 2021.

نسبة النتيجة الصافية: بسب تراكمات كل ما ذكر سابقا وبسب التغيرات تكون النتيجة حتميا اقل من السنة السابقة الى انها موجبة وهذا يدل على السياسة الرشيدة المتبعة من طرف المؤسسة

2-1-3- اعداد الميزانية المختصرة

بهدف الحصول على الميزانية المالية المختصرة للمركب الصناعي التجاري للفترة الممتدة (2020-2021) ننتقل من ميزانياتها المحاسبية الواردة أعلاه

جدول رقم (4): جانب الأصول للفترة (2020-2021)

2021		2020		الأصول/البيان
النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	
59.33%	1.699.949.664,38	57.12%	1.772.053.833,35	الأصول الثابتة
59.33%	1.699.949.664,38	57.12%	1.772.053.833,35	مجموع الأصول الثابتة
				الأصول المتداولة
5.25%	150.425.036,64	4.49%	139.441.820,68	قيم الاستغلال
2.47%	70.916.932,67	2.66%	82.539.918,25	قيم قابلة للتحقيق
32.94%	943.756.758,90	35.73%	1.108.406.978,54	قيم جاهزة
40.67%	1.165.098.728,21	42.88%	1.330.388.717,47	مجموع الأصول المتداولة
100%	2.865.048.392,59	100%	3.102.442.550,82	مجموع الاصول

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المحاسبية

جدول رقم (5): جانب الخصوم للفترة (2020-2021)

2021		2020		الخصوم/البيان
النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	
87.62%	2.510.419.575	86.98%	2.698.551.459,17	الأموال الدائمة
83.58%	2.394.861.062,36	84.06%	2.608.105.086,98	أموال خاصة
4.04%	115.558.513,17	2.91%	90.446.372,19	ديون طويلة الاجل
12.37%	354.628.817,06	13.01%	403.891.091,65	ديون قصيرة الاجل
100%	2.865.048.392	100%	3.102.442.550,82	مجموع الخصوم

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المحاسبية

2-2- حساب مؤشرات التوازن المالي

سنقوم بحساب اهم المؤشرات وهي: راس المال العامل، احتياجات راس المال العامل، والخزينة

2-2-1- راس المال العامل الصافي الإجمالي (frng)

ويحسب بطريقتين حسب الجدول التالي:

جدول رقم (6): حساب راس المال العامل للمركب الصناعي التجاري للفترة (2020-2021)

البيان/السنة	العلاقة	2020	2021
راس المال العامل من اعلى الميزانية	الأموال الدائمة-	2.698.551.459,17	2.510.419.575
	الأصول الثابتة	1.772.053.833,35	1.699.949.664,38
	FRng=	926.497.625,82	810.469.911
راس المال العامل من أسفل الميزانية	الأصول المتداولة-	1.330.388.717,47	1.165.098.728
	ديون قصيرة	403.891.091,65	354.628.817,06
	FRng=	926.497.625,82	810.469.911

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة

التحليل

ان راس المال العامل الصافي لمؤسسة المركب الصناعي التجاري بالمسيلة للفترة (2020-2021) موجبا راس المال العامل يغطي كافة الأصول ثابتة إضافة كذلك يغطي الأصول المتداولة ونقص في راس المال العامل خلال سنة 2021 كان بسبب تنازل المؤسسة عن جزء من تسيبتها قصد البحث عن مصدر للتمويل إضافة الى لجوء المؤسسة الى طريقة التمويل الخارجي كذلك عبر التمويل عن طريق القروض وبسبب الجائحة أدى بالمؤسسة الى البحث عن طرق للتمويل منها التمويل الخارجي.

*انواع راس المال العامل:

وسبقت الإشارة الى انه هناك ثلاث أنواع لراس المال العامل والجدول التالي يبين أنواع راس المال العامل جدول رقم (7): مختلف راس المال العامل للفترة (2020-2021) للمركب الصناعي المسيلة

البيان/السنوات	2020	2021
الأموال الخاصة	2.608.105.086,98	2.394.861.062,36
الأصول الثابتة	1.772.053.833,35	1.699.949.664,38
راس المال العامل الخاص	836.051.253,63	694.911.398
الأصول المتداولة	1.330.388.717,47	1.165.098.728
راس المال العامل الاجمالي	1.330.388.717,47	1.165.098.728
الديون طويلة الاجل	90.446.372,19	115.558.513,17
الديون قصيرة الاجل	403.891.091,65	354.628.817,06
راس المال العامل الاجنبي	494.337.463,84	470.187.330

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة.

التحليل:

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات هي:

- نلاحظ قيمة راس العامل الخاص موجب خلال الفترة 2020 و2021 مع ملاحظة انخفاض في قيمته وهذا راجع لانخفاض في الأموال الخاصة

- نلاحظ قيمة راس المال العامل الإجمالي موجب خلال الفترة 2020 و2021 رغم انخفاض في قيمته في السنة الأخرى وهذا راجع الى انخفاض في قيم قابلة للتحقيق

- نلاحظ قيمة المال العامل الأجنبي موجب خلال الفترة 2020 و2021 وهذا يعني انها تعتمد على الديون في نشاطها وتناقصه يدل على تسديد المؤسسة للقروض وكذا الفوائد.

2-2-2- احتياجات راس المال العامل (BFR) ويتم حسابها كالتالي:

احتياج راس المال العامل = (الأصول المتداولة-القيم الجاهزة) - (ديون قصيرة الأجل-السلفات المصرفية)
جدول رقم(8): حساب احتياج راس المال العامل للفترة (2020-2021)

البيان	2020	2021
الأصول المتداولة عدا النقدية	221.981.739	221.341.969
الأصول المتداولة	1.330.388.717,47	1.165.098.728
القيم الجاهزة	1.108.406.978,54	943.756.758,90
الخصوم المتداولة عدا سلفات المصرفية	403.891.091,65	354.628.817,06
ديون قصيرة الاجل	403.891.091,65	354.628.817,06
السلفات المصرفية	00	00
احتياج راس المال العامل	-181.909.352,72	-133.286.848

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الميزانية

التحليل:

من خلال الجدول المؤسسة سجلت احتياجات في راس المال العامل سالبة في كلتا السنتين مما يدل ان المؤسسة لديها سيولة مالية معتبرة في حين ان السيولة المالية هذه يجب استغلالها في أقرب وقت ممكن ومن الملاحظ تغير في احتياج راس المال العامل بين السنتين، ان المؤسسة في سنة 2021 قد استغلت الأموال المحتجزة في اعمال التي تدر بإرادات على المؤسسة وهذا لا يعني ان المؤسسة لا تمتلك على السيولة بالعكس السيولة ما زالت في حجمها الفائض ويجب استغلالها استغلال الأمثل.

2-2-3- الخزينة الصافية: تحسب بطريقتين حسب الجدول التالي:

جدول رقم(9): حساب الخزينة للمركب الصناعي التجاري للفترة (2020-2021)

البيان/ السنوات	العلاقة	2020	2021
الخزينة الصافية من اعلى الميزانية العامل	راس المال العامل -	926.497.625,82	810.469.911
	احتياجات راس المال	(-181.909.352,72)	(-133.286.848)
	العامل	1.108.406.978,54	943.756.758,90
الخزينة الصافية من أسفل الميزانية	القيم الجاهزة -	1.108.406.978,54	943.756.758,90
	التسيقات البنكية	00	00
		1.108.406.978,54	943.756.758,90

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الميزانية المختصرة

التحليل:

بمان الخزينة الصافية موجبة، فان راس المال العامل أكبر من احتياجات راس المال العامل، أي ان المؤسسة مولت أصولها الثابتة عن طريق الأموال الثابتة وبقي فائض مولت به الأصول المتداولة عن طريق شراء المواد الأولية او تقديم تسهيلات للزبائن أي ان هناك توازن وظيفي جيد ومن جهة أخرى تحتوي المؤسسة على موجودات نقدية تسمح لها بمواجهة احتياجاتها والتزاماتها مع الغير أي ان هناك توازن مالي جيد خلال سنتي 2020 و2021 ونلاحظ انخفاض قيمة الخزينة في سنة 2021 ويعود سبب هذا الانخفاض الى جائحة كورونا لان سنة 2020-2021 كانت هنالك صعوبات من خلال رفع رقم الاعمال اما سنة 2021 كان هنالك أرضية خصبة من اجل رفع رقم الاعمال وساعد المؤسسة في استغلال تلك السيولة.

2-3- قياس وتقييم الأداء باستخدام النسب المالية:

2-3-1- نسبة السيولة:

جدول رقم(10): يبين نسب السيولة للمركب الصناعي التجاري للفترة(2020-2021)

النسبة	الصيغة	2020	2021
نسبة التداول (السيولة العامة)	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	$\frac{1.330.388.717,47}{403.891.091,65}$ 3.29=	$\frac{1.165.098728}{354.628.817,06}$ 3.29=
نسبة السيولة السريعة	$\frac{\text{الأصول المتداولة-المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	$\frac{1.190.946.896}{403.891.091,65}$ 2.94=	$\frac{1.014.673.691}{354.628.817,06}$ 2.86=
نسبة السيولة النقدية	$\frac{\text{النقدية ج + شبه النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	$\frac{1.108.406.978,54}{403.891.091,65}$ 2.74=	$\frac{943.756.758,90}{354.628.817,06}$ 2.66=

المصدر: من اعدادا لطالبة اعتمادا على الميزانية

التحليل:

نسبة السيولة العامة: نلاحظ من الجدول أعلاه ان الأصول المتداولة تغطي ديون القصيرة الاجل خلال فترة الدراسة وكانت النسبة خلال هذه الفترة هي 3.29 لسنة 2020 و 3.29 لسنة 2021، وهذا مؤشر جيد يدل على ان المؤسسة تملك فائض سيولة يغطي التزاماتها ويجب استغلاله في الأمد القصير في نشاط المؤسسة من اجل كسب العوائد وتقليل تكلفة الفرصة الضائعة حيث كلما كانت النسبة أكبر من 1 كان أفضل.

نسبة السيولة السريعة: نلاحظ من الجدول أعلاه ان نسبة السيولة السريعة أكبر من 1 وهذا يفسر بان القيم الجاهزة تغطي مجموع الديون القصيرة الاجل مع وجود فائض أي ان المؤسسة قادرة على تسديد ديونها القصيرة الاجل بالاعتماد على السيولة الموجودة.

نسبة السيولة النقدية: نلاحظ من الجدول أعلاه ان نسبة السيولة النقدية أكبر من 1 يعني ذلك ان المؤسسة لها القدرة على تسديد جزء كبير من ديونها على المدى القصير الاجل وليس لها مشكل في تحويل باقي النقد لحساب المؤسسة من اجل الوفاء بالتزاماتها المستقبلية اذن المؤسسة في حالة جيدة تمكثها من تسيير جيد لنقديتها سواء العينية او الملموسة على حد سواء.

2-3-2- نسبة النشاط:

جدول رقم(11): يبين اهم نسب النشاط للمركب الصناعي التجاري للفترة(2020-2021)

النسبة	الصيغة	2020	2021
معدل دوران المدينين	$\frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط رصيد المدينين}}$	$\frac{3.253.289.448,16}{66.518.895,67}$ 48.90=	$\frac{3.062.987.389,73}{25.577.991,66}$ 119.75=
معدل دوران الموجودات الثابتة	$\frac{\text{رقم الاعمال}}{\text{الأصول الثابتة}}$	$\frac{3.253.289.448,16}{1.772.053.833,35}$ 1.83=مرة	$\frac{3.062.987.389,73}{1.699.949.664,38}$ 1.80=مرة
معدل دوران إجمالي الأصول	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$	$\frac{3.253.289.448,16}{3.102.442.550,82}$ 1.04=مرة	$\frac{3.062.987.389,73}{2.865.048.392,5}$ 1.06=مرة
معدل دوران الأصول المتداولة	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}}$	$\frac{3.253.289.448,16}{1.330.388.717,47}$ 2.44=	$\frac{3.062.987.389,73}{1.165.098.728}$ 2.62=
متوسط فترة التحصيل	$\frac{360}{\text{معدل المدينين}}$	$\frac{360}{48.90}$ 7.36=	$\frac{360}{119.75}$ 3.006=
معدل دوران صافي راس المال العامل	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي راس المال العامل}}$	$\frac{3.253.289.448,16}{926.497.625,82}$ 3.51=	$\frac{3.062.987.389,73}{810.469.911}$ 3.77=

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية.

التحليل:

معدل دوران الموجودات الثابتة: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه يظهر ان معدل دوران الأصول الثابتة انخفض نسبيا خلال سنة 2021 مقارنة مع 2020 وهذا راجع الى انخفاض في صافي المبيعات وزيادة الأصول الثابتة وهذا يدل على انخفاض كفاءة المؤسسة على تسيير أصولها الثابتة بصفة ضئيلة.

معدل دوران إجمالي الأصول: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه يظهر ان معدل دوران إجمالي الأصول ارتفع في سنة 2021(1.06) مقارنة مع 2020 (1.04) أي زادت كفاءة المؤسسة في تحقيق الإيرادات من أصولها، هذا يعني ان المؤسسة تستغل الأموال المستثمرة في أصولها بكفاءة وفعالية.

معدل دوران الأصول المتداولة: نلاحظ من الجدول أعلاه ان معدل دوران الأصول المتداولة ارتفع في سنة 2021 مقارنة مع 2020 وهذا يدل على كفاءة المؤسسة وهذا مؤشر جيد للمؤسسة.

نلاحظ ان معدل دوران لأصول المتداولة اعلى من معدل دوران لأصول الثابتة. وعليه فان إدارة المركب تركز بشكل أكبر على الأصول المتداولة، وننصحها بالتركيز أكثر على لأصول الثابتة.

متوسط فترة التحصيل: نلاحظ من خلال الجدول ان فترة التحصيل كانت في سنة 2020 (7.36 يوم) مقارنة بسنة 2021 انخفضت الى (3.006 يوم) أي ان المؤسسة اتبعت سياسة جيدة بوضع تسهيلات للعملاء.

معدل دوران صافي راس المال العامل: نلاحظ من الجدول ان معدل راس المال العمل سنة 2020 كان 3.51 وارتفع في سنة 2021 ليصبح 3.77 ان المؤسسة اعادت استخدام راس المال العامل حوالي 4 مرات في تمويل عملياتها ويشير هذا الى كفاءة المؤسسة في استخدام راس المال العامل في توليد الايرادات.

2-3-3- نسبة المديونية:

جدول رقم(12): يبين نسب المديونية للمركب الصناعي التجاري للفترة(2020-2021)

النسبة	الصيغة	2020	2021
نسبة القدرة الإجمالية على الوفاء	$\frac{\text{اجمالي الديون}}{\text{حق الملكية}}$	$\frac{494.337.463,84}{2.608.105.086,98}$ 0.18=	$\frac{470.187.330}{2.394.861.062,36}$ 0.19=
نسبة الديون طويلة الاجل الى رأس المال الدائم	$\frac{\text{الديون طويلة الاجل}}{\text{رأس المال الدائم}}$	$\frac{90.446.372,19}{2.698.551.459,17}$ 0.033=	$\frac{115.558.513,17}{2.510.419.575}$ 0.046=
نسبة الخصوم المتداولة الى حق الملكية	$\frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{حق الملكية}}$	$\frac{403.891.091,65}{2.608.105.086,98}$ 0.15=	$\frac{354.628.817,06}{2.394.861.062,36}$ 0.14=
نسبة المديونية	$\frac{\text{اجمالي الديون}}{\text{اجمالي الاصول}}$	$\frac{494.337.463,84}{3.102.442.550,82}$ 0.15=	$\frac{470.187.330}{2.865.048.392,59}$ 0.16=
نسبة الاصول المتداولة الى الاقتراض	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{اجمالي القروض}}$	$\frac{1.330.388.717,47}{494.337.463,84}$ 2.69=	$\frac{1.165.098.728}{470.187.330}$ 2.47=

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية.

نسبة القدرة الإجمالية على الوفاء: من الجدول أعلاه نلاحظ ان هذه النسبة 18% جيدة للمؤسسة رغم ارتفاعها في 2021 الى 19% أي ان المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها من أموال الملكية لان ديون المؤسسة اقل من حقوق الملكية

نسبة الديون طويلة الاجل الى رأس المال الدائم: من الجدول أعلاه نلاحظ ان هذه النسبة تعد مؤشرا جيدا رغم ارتفاع النسبة في السنة الموالية اي ان المؤسسة تعتمد على الديون طويلة الاجل بنسبة 4.6% من رأسمالها الدائم أي انها لا تعتمد بصورة كبيرة على ديون طويلة لأجل وبالتالي تقل المخاطرة المالية.

نسبة الخصوم المتداولة الى حق الملكية: من الجدول أعلاه نلاحظ ان هذه النسبة تعد مؤشر جيد للمؤسسة لانخفاضها وقادرة على الوفاء بالتزاماتها وهذا يعني ان الشركة تعتمد بشكل اقل على الديون لتمويل نشاطاتها وأنها تمتلك مزيدا من الأصول المتداولة.

نسبة المديونية: من الجدول أعلاه نلاحظ ان هذه النسبة تعد مؤشر جيد لرفع هامش الأمان لدى المؤسسة أي انخفاض مستوى المخاطر رغم ارتفاعها في سنة 2021 الى 16%.

نسبة الاصول المتداولة الى الاقتراض: نلاحظ ان هذه النسبة انخفضت في سنة 2021 (2.47) مقارنة 2020 (2.69) أي انخفضت قيمة الأصول متداولة لتغطية خدمة الدين.

2-3-4- نسبة الربحية

جدول رقم(13): يبين نسب الربحية للمركب الصناعي التجاري للفترة(2020-2021)

النسبة	الصيغة	2020	2021
هامش الربح الإجمالي	$\frac{\text{مجمّل الربح}}{\text{المبيعات}}$	$\frac{419.699.828,41}{3.253.289.448,16}$ 0.12=	$\frac{390.272.251,35}{3.062.987.389,73}$ 0.12=
هامش الربح الصافي	$\frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{المبيعات}}$	$\frac{356.201.443,13}{3.253.289.448,16}$ 0.10=	$\frac{279.626.113,38}{3.062.987.389,73}$ 0.09=
نسبة العائد على الاستثمار	$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}}$	$\frac{356.201.443,13}{3.102.442.550,82}$ 0.11=	$\frac{279.626.113,38}{2.865.048.392,59}$ 0.09=

390.272.251,35 2.865.048.392,59 0.13=	419.699.828,41 3.102.442.550,82 0,13=	الأرباح قبل خصم الفوائد اجمالي الاصول	نسبة العائد على اجمالي الاصول
279.626.113,38 2.394.861.062,36 0.11=	356.201.443,13 2.608.105.086,98 0.13=	صافي الربح بعد الضرائب حقوق الملكية	نسبة العائد على حقوق الملكية

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية.

التحليل:

هامش الربح الإجمالي: هذه النسبة تدل على مدى مساهمة المبيعات في تغطية التكاليف البيع ولاحظنا في مؤسسة المركب الصناعي التجاري ان هامش الربح منخفض بلغ في السنتين 12 % أي المؤسسة لا تدير تكاليفها بكفاءة. هامش الربح الصافي: تعني هذه النسبة مساهمة كل دينار واحد من المبيعات في تحقيق صافي الربح، وبالنسبة لمؤسسة المركب الصناعي التجاري المسيلة وجدنا ان كل دينار كمبيعات يحقق 0.10 ربح صافي سنة 2020 و0.09 في سنة 2021

نسبة العائد على الاستثمار: تقوم هذه النسبة برصد مدى الاستغلال المؤسسة لأصولها لتوليد الأرباح، بمعنى مدى ربحية المؤسسة بالنسبة لمجموع الأصول وتبين هذه النسبة ان كل دينار مستثمر في اجمالي أصول المؤسسة يولد 0.11 دينار من النتيجة الصافية في سنة 2020 و0.09 في سنة 2021 دل ذلك على عدم كفاءة المؤسسة لاستثمار أصولها.

نسبة العائد على اجمالي الأصول: تقيس مدى استخدام الوحدة الاقتصادية للأصول للحصول على الربحية ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان المؤسسة تستخدم 13% لأصول في كلتا السنتين وهنا النسبة منخفضة هذا يدل على عدم كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها.

نسبة العائد على حقوق الملكية: تقيس هذا النسبة مدى استخدام كل دينار واحد في تحقيق أرباح لمساهمين ومن خلال الجدول نلاحظ ان كل دينار مستثمر يحقق أرباح 0.13 دينار من أرباح المساهمين سنة 2020 و0.11 سنة 2021.

خلاصة الفصل

لقد حاولنا في هذا الفصل التطرق الى الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة فقمنا بإعطاء بطاقة فنية عن المؤسسة من خلال تعريفها وأهدافها وهيكل التنظيمي لها، ثم قمنا بعرض الميزانية المالية المختصرة وذلك بالاعتماد على الوثائق المقدمة لنا من طرف إدارة المالية والمحاسبة للمؤسسة

ومن خلال قيامنا بقياس وتقييم الاداء المالي للمؤسسة بالاعتماد على أدوات التحليل والمتمثلة في مؤشرات التوازن والنسب المالية، يمكننا القول ان المؤسسة تمكنت من تحقيق توازن مالي في فترة الدراسة من خلال تحقيقها لخزينة صافية موجبة ورأس المال العامل الصافي أكبر من احتياجات رأس المال العامل ورأس المال العامل الصافي أكبر من الصفر وسيولة مقبولة لحد ما لكن يجب اغتنام وجود فائض في الاستثمار، وعليه يمكن القول ان المؤسسة في وضعية جيدة وذلك من خلال النتائج المحققة.

الخاتمة

الخاتمة:

يعتبر التحليل المالي أداة لتشخيص الوضعية المالية الماضية والحاضرة للمؤسسة واتخاذ القرارات المستقبلية من خلال القوائم المالية التي تتضمن كم هائل من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والحالية وتم تحليلها باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة لتحويل تلك البيانات الى معلومات مفيدة عن أداء المؤسسة في الماضي إضافة الى التنبؤ بمستقبلها وتفسير نتائج التحليل لخدمة كافة الأطراف المستخدمة للسياسات المحاسبية، كما انه يهدف الى التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة ومدى كفاءة ادارتها، ولايتم ذلك الا بالاعتماد على أدوات التحليل المالي التي تساعد على دراسة وتحليل القوائم المالية.

ومن خلال الدراسة النظرية والميدانية توصلنا الى جملة النتائج النظرية وأخرى تطبيقية نوجزها فيما يلي:

النتائج النظرية:

- ✓ يعتبر التحليل المالي أداة فعالة لتشخيص وإنجاز القرارات المالية وترشيدها لأنه يساعد المحلل المالي على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة
- ✓ يعتبر التحليل المالي أحد الركائز المهمة لبقاء المؤسسة واستمراريتها
- ✓ التحليل المالي أداة جوهرية تسمح بإعطاء صورة واضحة عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، بالإضافة الى ذلك فالتحليل المالي يساهم في اتخاذ العديد من قرارات، سواء القرارات التي تخص المؤسسة بحد ذاتها او التي تخص الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة.
- ✓ تساعد أدوات التحليل المالي المؤسسة على معرفة الوضعية المالية لها وذلك من خلال معرفة نقاط الضعف وتجنبها وتصحيحها ونقاط قوة لتعزيزها وتدعيمها.
- ✓ تعدد الأدوات المستخدمة في التحليل المالي، فكل أداة منها تهدف الى تقييم علاقة معينة بغرض تفسير صورة معينة

النتائج الميدانية:

- ومن خلال اسقاطنا لدراسة النظرية على المركب الصناعي التجاري المسيلة (مطاحن الحضنة) استخلصنا بعض النتائج التي يمكن ان نوجزها فيمايلي:
- ✓ نلاحظ ان راس المال العامل موجب أي راس المال العامل يغطي كافة الأصول ثابتة إضافة الى ذلك يغطي الأصول المتداولة أي ان المؤسسة حققت جزء من التوازن
 - ✓ نلاحظ ان احتياجات راس المال العامل خلال السنتين سالبة وهذا ما يفسر ان المؤسسة لديها سيولة مالية معتبرة في حين ان السيولة المالية هذه يجب استغلالها في أقرب وقت ممكن.

الخاتمة

- ✓ نلاحظ ان الخزينة موجبة خلال فترة الدراسة وهذا يدل على الوضعية المالية الجيدة للمؤسسة الا انها تحتفظ بنقدية مبالغ فيها ولم يتم توظيفها بسبب جائحة كورونا.
- ✓ نلاحظ ان السيولة جيدة لحد ما لكن يجب اغتنام وجود فائض في الاستثمار عبر شراء الات او معدات وفي الاستغلال من خلال زيادة في نشاط المؤسسة

توصيات الدراسة:

- من خلال النتائج المتوصل اليها في فترة دراستنا لهذا الموضوع نقترح بعض التوصيات:
- ✓ التقليل من الاحتفاظ بالسيولة لذا ننصح المؤسسة بتوظيف أموالها حتى تتحصل على فوائد تسمح في زيادة رقم الاعمال لهذه المؤسسة.
- ✓ وننصح المؤسسة بزيادة راس المال ويجب التقليل من التكاليف والاعتماد على التمويل الداخلي ورفع نسبة دوران الأصول الثابتة عبر الاستخدام الأمثل لها باستغلال السيولة وإنقاص تكلفة الفرصة الضائعة.
- ✓ الاعتماد على مؤشرات التحليل المالي لقياس وتقييم الأداء المالي وإعطاء صورة واضحة عن الوضع المالي للمؤسسة وادائها.
- ✓ ضرورة متابعة الوضعية المالية المؤسسة
- ✓ أهمية تقييم الأداء المالي اهم عملية للكشف عن نقاط القوة والضعف يجب على المؤسسة القيام بها من فترة الى اخرى

آفاق الدراسة:

تناولنا في هذه المذكرة موضوع قياس وتقييم الأداء المالي في المشاريع الاستثمارية، وقد لاحظنا ان هناك جوانب مهمة بالموضوع لم يكن بوسعنا التطرق اليها نظرا لحدود الدراسة وضيق الوقت، وعلى هذا الأساس نتمنى ان نكون فتحنا المجال للقيام بدراسات أخرى أوسع بشيء من التخصص لتعالج قياس وتقييم الأداء المالي في المشاريع الاستثمارية لحكم على الوضعية المالية للمؤسسة.

قائمة المراجع

- 1- آل شيب دريد كامل. (2009). مقدمة في الادارة المالية المعاصرة (الإصدار ط2). عمان: دار الميسرة لنشر والتوزيع والطباعة.
- 2- الياس بن ساسي ويوسف قريشي. (2006). التسيير المالي، الإدارة المالية، دروس وتطبيقات (الإصدار الطبعة الاولى). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- 3- جمال اليوسف و آخرون، (2017)، الإدارة المالية منشورات، دمشق: جامعة دمشق.
- 4- حمزة محمود الزبيدي، (2011). التحليل المالي لأغراض تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل، دار الوراقة للنشر والتوزيع (الإصدار الطبعة الثانية).
- 5- خالد توفيق الشمري. (2010). التحليل المالي ولاقتصادي في دراسات تقييم جدوى المشاريع. عمان، الاردن: دار وائل للنشر واتوزيع.
- 6- خالد وهب الراوي. (بلا تاريخ)، يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي (الإصدار الطبعة الاولى). عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع.
- 7- خليل الشعاع واخرون. (1990). التحليل المالي، المصاريف اتحاد المصاريف العربية.
- 8- سالم محمود واخرون. (2019). التحليل المالي منهج تقويمي لتقييم الأداء ودعم العملية الإدارية (الإصدار ط1). بغداد.
- 9- سامر مظهر القنطقجي. (2019). فقه الادارة المالية والتحليل المالي، (الإصدار الطبعة الاولى). جامعة كاي: مركز اجاث فقه المعاملات الاسلامية.
- 10- سالم محمد عبود واخرون، (2019-2020). التحليل المالي منهج تحليلي لتقويم الاداء ودعم العملية الادارية. بغداد: ط1.
- 11- شنوف شعيب. (2016). المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، ديوان المطبوعات الجامعية.
- 12- شوام بوشامة. (2003). تقييم واختبار الاستثمارات. دار الغرب للنشر.
- 13- شيخة خميسي. (2013). التسيير المالي للمؤسسة، الجزائر. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
- 14- عاطف وليد أندراوس. (2008). التمويل والإدارة المالية للمؤسسات. الإسكندرية، مصر، دار الفكر الجامعي.
- 15- عبد الله عبدالله السنفي. (2013). الإدارة المالية، (الإصدار الطبعة الثانية). صنعاء: دار الكتاب الجامعي.
- 16- عدنان تاية النعيمي واخرون. (2007). التحليل والتخطيط المالي، اتجاهات معاصرة، دار اليازوري.
- 17- عقل مفلح محمد. (2011). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي. عمان، الاردن: مكتبة المجتمع العربي لنشر والتوزيع.
- 18- فيصل محمد الشواورة. (2012)، مبادئ الادارة المالية إطار نظري ومحتوى علمي، 2012.

المصادر

- 19-مبارك لسوس. (بلا تاريخ). التسيير المال، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية.
- 20-مجدي الجعبري، (2014). التحليل المالي المتقدم. مصر: دار الحكمة للطباعة والنشر.
- 21-محمد الصيرفي،(2014). التحليل المالي وجهة نظر ادارية محاسبية. دار الفجر للنشر والتوزيع .
- 22-محمد الفاتح البشير المغربي. (2022). التحليل المالي (الإصدار الطبعة الاولى). القاهرة، مصر: الاكاديمية الحديثة لكتاب الجامعي.
- 23-محمد المبروك أبوزيد، (بلا تاريخ). التحليل المالي شركات وأسواق مالية. الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.
- 24-محمد مطر،(2006). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني. عمان، الأردن: دار وائل لنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.
- 25-مصطفى الشيخ فهمي. (2008). التحليل المالي (الإصدار الطبعة الاولى). رام الله، فلسطين.
- 26-محمد السعيد عبد الهادي، (1999). الادارة المالية والاستثمار والتمويل التحليل المالي. دار الحامد.
- 27-منير شاکر محمد واخرون، (بلا تاريخ). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات (الإصدار الطبعة الثانية). عمان، الأردن، دار وائل للنشر.
- 28-مؤيد راضي خنفر واخرون، (2006، 2011). تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، (الإصدار الطبعة 1، الطبعة 2). عمان، دار الميسرة لنشر والتوزيع.
- 29- منير إبراهيم هندي، (1999). الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر (الإصدار الطبعة الرابعة). الإسكندرية: المكتب العرب الحديث.
- 30-نعيم نمر حسين. (2016). التحليل المالي باستخدام الحاسوب (الإصدار الطبعة 1). عمان، دار الكندي
- 31-هيثم محمد الزعبي. (2000). الادارة والتحليل المالي (الإصدار الطبعة الاولى). عمان: دار الفكر.
- 32-وليد ناجي الحياي. (2007). مذكرات التحليل المالي في المنشآت التجارية. الدنمارك، منشورات الاكاديمية العربية المقترحة.
- 33-وليد ناجي الحياي،(بلا تاريخ). الاتجاهات الحديثة في الاتجاه المالي. الدنمارك.
- 34-وليد ناجي الحياي، (بلا تاريخ). التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الاداء والكشف عن الانحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي.

2/ الاطروحات والمذكرات:

- 1-امينة زغاد،(2005) ، التحليل المالي وقائمة مصادر الأموال واستخداماتها، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، الجزائر، جامعة سعد دحلب البليدة.
- 2-بحري علي، (2019/2018)، التحليل المالي كوسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية، أطروحة الدكتوراه، تخصص علوم التسيير. الجزائر، جامعة المسيلة.

المصادر

- 3-بن خروف جلييلة،(2009). دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، بومرداس، الجزائر، جامعة بوقرة، بومرداس.
- 4-بن مالك عمار، (بلا تاريخ). منهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير. الجزائر: جامعة متنوري قسنطينة.
- 5-حليمة خليل الجرجاوي،(2008). دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، مذكرة ماجستير، غزة، فلسطين: كلية التجارة الجامعة الإسلامية.
- 6-لزعر محمد سامي، (2012/2011). لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة، الجزائر: جامعة قسنطينة.
- 7-نائل سعيد نبيه عمرن، (2022). اثر النسب المالية في تحسين جودة المعلومات للقوائم المالية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة جامعة الزرقاء، مذكرة ماجستير، عمان، كلية الدراسات العليا، الاردن: جامعة الزرقاء.

3/المجلات:

- 1-بادي عبد المجيد. (2022). اثارالمعايير التحليل المالي، المجلد6، 2022 العدد1 افريل.
- 2-ريمة يونس. (2016). مقارنة التحليل المالي بين تطبيق الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة. مجلة معهد العلوم الاقتصادية
- 3-سحنون امال. (بلا تاريخ). دور التحليل المالي في قياس الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.
- 4-سميرة خالد علي الدباس. (2022). التحليل المالي وانواعه واهميته للمؤسسات. (العدد50).
- 5-شهبوب امينة. (2021)، تقييم الاداء المالي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء في ظل جائحة كوفيد 19 المجلد 10 العدد2. (المجلد 10).

4-المحاضرات والمطبوعات

- 1-شدري معمر سعاد. (2020/2019). محاضرات في التسيير المالي. جامعة البويرة.
- 2-عزالدين عبد الرؤوف. (2021/2020). محاضرات وتمارين في التحليل المالي وتقييم المشاريع. جامعة المسيلة.

الملاحق

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2021			2020
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		235 653,49	137 653,49	98 000,00	52 000,00
Immobilisations corporelles		3 624 667 642,09	1 945 056 355,79	1 679 611 286,30	1 755 888 543,11
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
Bâtiments		1 464 151 029,51	661 955 052,50	802 195 977,01	826 800 159,94
Groupe D'actif Destinés à La Cession		92 771 865,30		92 771 865,30	132 603 618,80
Autres immobilisations corporelles		1 811 846 593,92	283 101 303,29	528 745 290,63	540 586 611,01
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	18 800,00
Impôts différés actif		20 221 578,08		20 221 578,08	16 094 490,24
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 645 143 673,66	1 945 194 009,28	1 699 949 664,38	1 772 053 833,35
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		153 099 989,53	2 674 952,89	150 425 036,64	139 441 820,68
Stocks matières premières et fournitures		29 082 998,55		29 082 998,55	20 831 159,22
Produits finis et encours		16 962 597,87		16 962 597,87	13 289 038,29
Autres stocks		107 054 393,11	2 674 952,89	104 379 440,22	105 321 623,17
Créances et emplois assimilés					
Clients		348 852 361,03	323 274 369,37	25 577 991,66	66 518 895,67
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés		591 514,66		591 514,66	506 527,63
Autres débiteurs		45 247 732,44	500 306,09	44 747 426,35	15 514 494,95
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		943 756 758,90		943 756 758,90	1 108 406 978,54
TOTAL ACTIF COURANT		1 491 548 356,56	326 449 628,35	1 165 098 728,21	1 330 388 717,47
TOTAL GENERAL ACTIF		5 136 692 030,22	2 271 643 637,63	2 865 048 392,59	3 102 442 550,82

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		279 626 113,38	356 201 443,13
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		2 115 234 948,98	2 251 903 643,85
TOTAL I		2 394 861 062,36	2 608 105 086,98
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts différés-Passif		19 368 613,69	15 800 369,46
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		96 189 899,48	74 646 002,73
Prov.p/pensions et oblig.similaires		96 189 899,48	74 646 002,73
Autres Provisions			
TOTAL II		115 558 513,17	90 446 372,19
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		24 360 722,74	73 933 918,84
Opérations Groupe			
Impôts		631 592,00	366 892,00
Autres dettes		329 636 502,32	329 590 280,81
Trésorerie passif			
TOTAL III		354 628 817,06	403 891 091,65
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2 865 048 392,59	3 102 442 550,82

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2021	2020
Chiffres d'Affaires		3 062 987 389,73	3 253 289 448,16
Ventes de marchandises		24 623 147,82	5 798 372,58
Ventes Produits Finis		3 005 945 771,91	3 224 482 751,59
Ventes Produits Intra-Groupe		32 332 700,00	21 285 800,00
Prestation de Services		85 770,00	1 057 524,79
Autres Ventes			664 999,20
Variation stocks produits finis et en cours		2 517 478,00	-9 908 255,68
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		2 018 450,31	
Cession Inter Unités		86 826 125,87	92 549 338,70
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 154 349 443,91	3 335 930 531,18
Achats consommés		-2 385 275 400,02	-2 590 916 654,95
Services extérieurs et autres consommations		-83 380 482,92	-69 326 448,73
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2 468 655 882,94	-2 660 243 103,68
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		685 693 560,97	675 687 427,50
Charges de personnel		-240 062 050,84	-250 455 228,55
Impôts, taxes et versements assimilés		-55 359 258,78	-5 532 370,54
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		390 272 251,35	419 699 828,41
Autres produits opérationnels		3 791 249,61	4 239 010,84
Autres charges opérationnelles		-17 829 634,87	-529 000,31
Dotations aux Amortissements		-84 707 801,87	-69 910 219,27
Dotations aux Provisions		-21 543 896,75	-5 718 102,01
Reprise sur pertes de valeur et provisions		9 085 102,30	10 372 176,96
V- RESULTAT OPERATIONNEL		279 067 269,77	358 153 694,62
Produits financiers			344 937,25
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			344 937,25
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		279 067 269,77	358 498 631,87
Participation des travailleurs au resultat			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		558 843,61	-2 297 188,74
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 167 225 795,82	3 350 886 656,23
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 887 599 682,44	-2 994 685 213,10
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		279 626 113,38	356 201 443,13
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		279 626 113,38	356 201 443,13

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
 جامعة محمد يوسف المصلي
 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
 قسم : علوم التسيير

رقم :
 المسجلة في :

إلى السيد : المركب المصلي الجامعي
المكتب

الموضوع : طلب مساعدة الطلبة على إجراء الترخيص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة وبعد...
 في إطار الفتح الخاصة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد مذكرات التخرج، التي تدخل ضمن متطلبات
 تدبير شهادة الماستر في شعبة علوم التسيير تخصص : إدارة مالية
 عليه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء ترخيصهم الميداني بمؤسساتكم
 تفنونا ما فاتق التفسير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر.س	الإمضاء
01	جميلة عبد لي	210440590166	203836884	جم
02				

عنوان الشركة : قياسه و تقييم الأداء المالي في المشاريع
الإستراتيجية
(المطلوب : المراجعة المالية للسنة 2022)

المشرف الاسم و (اللقب و الإمضاء)	هيئة الترخيص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم (الإمضاء والختم)
 محمد المدين عبد الحارث		

ختم : تأريخ الترخيص

<http://virtuelcampus.univ-moula.dz/facsegc>
<https://www.facebook.com/Vice-Doyen-CECJE-SEGC-Moula-175721049530763>

كذا نعلم أن المساعدة والتوجيه التسيير : جامعة محمد يوسف المصلي
 من : 20000 الجزائر : 035 - 35-33-33

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion

Département: S.C.I.E.N.C.E.S. de gestion

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: S.C.I.E.N.C.E.S. de gestion

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): عبدلي جميلة المولود(ة) بتاريخ: 1983/01/28 ب: سدكلا عيسى

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 26.89136.33.33 الصادرة بتاريخ: 13.02.18 عن: البلدية محمد بن عبد الحميد

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة مالية خلال السنة الجامعية: 2021-2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: قياس وتقييم الأداء المالي من المصاريف

المستثنائية

دراسة حالة الشركة الصناعية (التجارية) بالمسيلة

رمضان الحنونة (2020 - 2021)

أصرح بشرفي أنني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/03/08

التوقيع و البصمة

AA